د. محمد بهاء الدين محمد متولى(*)

المعاهدة السعودية البريطانية

(جـدة ١٩٢٧م)

مقدمة :

يتحفظ بعض الباحثين فى دراسة المعاهدات ، بزعم أنها مجرد وثائق منشورة تحمل فى ثناياها كل مـا يمكن أن يقـال بشـأنهـا . لكن الأمـر يخـتلف جـوهريا عن هذه الرؤية ، فالمعاهدات رغم كونها وثائق منشورة تشير فى ذاتها إلى مضمونها ، فإنها تشغل ركنا أساسيا فى الدراسات التاريخية، لما تمثله من أهمية مستمدة من قيمتها كعهود أو مواثيق تنظم العلاقات بين الدول فى مراحل تاريخية حاسمة؛ وتتحكم بدرجة أو بأخرى فى نواح هامة من مجالات العمل الداخلى والخارجى. كما أن الظروف التى تدفع التفكير فى بلوغ معاهدة ما، والتفاوض الذى يلى ذلك، وما يتزامن معه من مناورات سياسية أو عسكرية ونشاط دبلوماسى مكثف فى مناقشة مواد وشروط المعاهدة المزمعة هى أمور توجب بدورها التركيز على دراسة المعاهدات ، إذ تأتى بمثابة مرآة تعكس أسلوب تفكير كل طرف وتعبر عن حقيقة نواياه واتجاهاته . ليس ذلك فحسب بل أن تتبع المعاهدة فى مجال التطبيق أمرا يستحق الرصد، ولايجب أن تقل النظرة إليه عن النظرة إلى المعاهدة ذاتها ، فهو يدخل المعاهدة فى النسيج العام للأحداث ، ويظهر حيويتها وتأثيرها . من ثم ، فإن هذه الأهمية متعددة الجوانب يجب أن تدفع إلى دراسة المعاهدات وتقييمها ، كى تحتل المكانة التى تليق بها فى الدراسات المتخصصة ، وتسد نقص هام تعانى منه المكتبة التاريخية العربية.

---

* كلية التربية – العريش – جامعة قناة السويس.

من هذا المنطلق تأتى دراسة المعاهدة السعودية البريطانية المعروفة باسم «معاهدة جدة ١٩٢٧» تلك المعاهدة التى كانت محور العلاقات السعودية البريطانية فى مرحلة ما بعد ضم الحجاز ١٩٢٥، وهى من أدق مراحل قيام الدولة السعودية الحديثة، التى آثر الملك عبد العزيز ابن عبد الرحمن آل سعود على عاتقه أن ينهض بأعبائها. وقد اتسمت تلك العلاقات بخصوصية شديدة بسبب هيمنة بريطانيا على معظم المنطقة العربية؛ بما فى ذلك الخليج العربى من جهة ، وحاجة النظام السعودى لاعتراف ودعم دولى من جانب هذه القوة العظمى ؛ يساعده فى اجتياز العقبات التى تعترض سبيله من جهة أخرى. ونصت المعاهدة ولأول مرة فى التاريخ السعودى الحديث على اعتراف صريح باستقلال الدولة الناشئة استقلالا تاما، بجانب بنود أخرى عبرت عن درجة كبيرة من الاستقلالية والسيادة فى إدارة شئون البلاد. فأشاع ذلك جوا من الثقة والاستقرار داخليا ، وانعكس خارجيا فى اعتقاد المجتمع الدولى بقدرة الدولة السعودية على البقاء، فتمهد السبيل للتقدم بخطوات راسخة نحو التحديث. وقد وصفت المعاهدة دون مبالغة بأنها شهادة ميلاد للدولة السعودية فى محيط الأسرة الدولية، وخطوة هامة فى مرحلة تحول تاريخية حاسمة نحو بناء دولة عصرية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أمنت المعاهدة مصالح بريطانيا فى دولة باتت تسيطر على طريقين من أهم طرق المواصلات للهند؛ ضمت الحجاز الذى يطل على البحر الأحمر وبه الأماكن الإسلامية المقدسة؛ والإحساء ذات الموقع الاستراتيجى المتميز على الخليج؛ ونجد ذات الثقل البشرى والاقتصادى. وجاء ذلك خلال فترة عصيبة كانت فيها الجزيرة العربية موضع تنافس دولى قوى. ونظرا للدور الهام الذى اضطلعت به المعاهدة، فقد جددت مرتين لمدة سبع سنوات الأولى فى ١٩٣٦ والثانية فى ١٩٤٣ . بذلك تكون قد ظلت فى حيز التنفيذ حتى بداية عهد العلاقات السعودية الأمريكية المتميزة.

تنبع أهمية المعاهدة أيضا من أنها المرة الأولى فى تاريخ العرب المعاصر التى يتفاوض فيها جانب عربى مع بريطانيا فى جو تسوده ندية وتكافؤ . فكل طرف كان على نفس القدر من الحاجة للآخر، ورغم الهوة الساحقة بينهما عند بدء التفاوض. وسبقت المفاوضات وتزامنت معها مشاورات مكثفة من كافة الأجهزة السياسية البريطانية المعنية على اختلاف ميولها واهتماماتها ، مما دل على أهمية المعاهدة للجانب البريطانى. كما أن المفاوضات ذاتها اشتملت على تبادل واسع لوجهات النظر بين الطرفين، فألقي الضوء على فكر كل طرف وحقيقة نواياه، والمصالح الأساسية التى سعى إليها . وتسببت المفاوضات فى تنازلات متتالية

من الجانب البريطانى نزولا إلى مطالب ابن سعود ، ومثلت فى مرحل ما قبل التوقيع نموذجا لحالة نشاط غير عادى استهدفت فرض شروط التفاوض التى حملها كل طرف . فى مجال التطبيق كان تأثير معاهدة جدة ملموسا فى معظم الأحداث الجسام التى مرت بها الدولة السعودية. وقد نفعت حينا وأخرت حينا، لكن يبقى أنها باتت جزء ليتجزأ من التاريخ السعودى وأخيرا ، فإنه رغم تلك الأهمية المتنوعة قلما تلقى المراجع والبحوث التى تناولت تاريخ المملكة العربية السعودية بضوء كاف على المعاهدة ربما اقتناعا برؤية المتحفظين من الباحثين ، أو بسبب التركيز على مراحل نمو وتطور المملكة خلال الحقبة التى وقعت فيها .

معاهدة دارين ١٩١٥

فى صيف ١٩١٤ وجدت بشبه الجزيرة العربية ثلاث قوى محلية رئيسة : الحكم السعودى فى نجد بوسط الجزيرة ، آل الرشيد فى جبل شمر، الشريف الحسين بن على فى الحجاز . ووقعت جميعها فى دائرة السيادة التركية. غير أن تركيا لم تمارس نفوذا قويا سوى على ابن رشيد ، الذى كان أقربهم خضوعا إليها وتحالفا معها. بينما كان عبد العزيز آل سعود نسبيا أقوى هؤلاء الحكام وأكثرهم استقلالا نظرا لاستقرار سلطته، وتمتعه بتأييد قبلى واسع النطاق[١].

كانت بريطانيا الأقوى فى منطقة الخليج، بتفوق بحرى وتجارى وعسكرى ملموس؛ وسلسلة من معاهدات وقعت مع مشايخ وحكام المنطقة ، أطلق عليها معاهدات الحماية، لأنها نصت على توفير الحماية لأطرافها مقابل التبعية لبريطانيا، وآخرها مع الشيخ مبارك آل الصباح حاكم الكويت ١٨٩٩ [٢]. ولم يكن وسط الجزيرة العربية يهم بريطانيا بنفس الدرجة نظرا لعدم وجود مصالح استراتيجي أو اقتصادية تسترعى الاهتمام، ولأنها قدرت ترك شئونه لتركيا حرصا على حسن العلاقات[٣].

بنشوب الحرب العالمية الأولى فى خريف ١٩١٤ تبنت الدوائر السياسية البريطانية فكر تشجيع الحكام المحليين على دخول الحرب ضد تركيا . وأبدت حكومة الهند اتجاها أكيدا نحو توطيد العلاقات مع ابن سعود باعتباره صاحب ثقل سياسى واضح فى منطقة الخليج ، ورنت إلى إمكانية مشاركته على نحو فعال فى الحرب ، بينما ناشدته الدولة العثمانية العون، فارتفعت أسهمه بسبب هذا التنافس، وأصبح فى وضع يسمح له بتحديد الاتجاه السياسى المناسب . ثم لعبت ظروف الحرب دورا فى اتجاه بريطانيا للاستفادة من جهود ابن سعود

أثناء الحملة على العراق، بينما خشى الأخير من احتلال موانئ الإحساء باعتبارها أملاكا تركية لو أبدى تقاعسا فى التعاون مع بريطانيا . لكن ابن سعود رأى قبل أن يقدم على قبول فكرة التعاون أنه بحاجة إلى معاهدة تقر فيها بريطانيا بأن الإحساء ونجد بلاد مستقلة تحت حكمه، مع ضمان بحمايته من أى اعتداء يقع عليه من أية دولة أخرى. وأبدى نوكس S.Knox المقيم السياسى فى الخليج استعداد بلاده لعقد معاهدة بالمفهوم السابق مقابل تعاون فى عملية الاستيلاء على البصرة . غير أن ابن سعود لم يشأ أن يقحم نفسه فى الحرب دون ترو، كما أن الاعتبارات الإقليمية صعبت المهمة التى كلف بها، فتوقفت الاتصالات فترة بهدف كسب الوقت وانتظار ما سوف تسير إليه الأمور(٤).

فى منتصف ديسمبر ١٩١٤ التقى شكسبير Shakespeare الوكيل السياسى فى الكويت بابن سعود، بهدف التأكد من استجابته لمطلب المشاركة فى الحرب. واتخذ الأخير موقف المساومة، وحاول تحقيق أهداف ذاتية ؛ مثل مهاجمة الحجاز أو حائل . وفى أوائل ١٩١٥ كتب شكسبير تقريرا مستفيضا ، احتوى على شرح للموقف السياسى فى نجد؛ مصحوبا ببعض التوصيات ، أهمها توقيع معاهدة حماية وتحالف صريحة توفر لابن سعود على المدى الطويل الأمن ضد أية محاولات انتقامية من جانب تركيا . وتضمن التقرير مقترحات ابن سعود بشأن المعاهدة ؛ التى لم تخرج عن ضمان باستقلال نجد والإحساء تحت الحكم السعودى؛ مع تحديد للحدود النجدية وضمان بسلامة تلك الحدود؛ مقابل عدم التعامل مع أية قوة أجنبية غير بريطانيا ؛ وتعهد بمقاومة عمليات تهريب السلاح والدفاع عن الرعايا البريطانيين فى نجد وملحقاتها(٥).

فى تلك الآونة ، أشارت التطورات إلى قرب طرد الأتراك من الخليج والجزيرة العربية، وتيقن المسئولون البريطانيون فى الهند ولندن على حد سواء بأن تلك المسألة سوف تجعل ابن سعود حاكما قويا ذا سلطة راسخة فى هاتين المنطقتين؛ وأنه لايجب تقييم العلاقة معه في ضوء ما يمكن أن يقدمه من خدمات فى ظل الظروف الراهنة التى تواكب مرحلة الحرب؛ إنما إلى مدى ما يمثله من تهديد أو فائدة للمصالح البريطانية فى مرحلة السلام المقبلة. وطبقا لهذا التصور ولمقتضيات الأمن فى الخليج بدا مهما أن تجرى ترتيبات محددة مع ابن سعود، أهمها إدخاله فى نظام معاهدات الحماية . فوضع اللورد هاردنج Lord Hardinge نائب حكومة الهند مسودة معاهدة اختلفت عن نظيرتها التى وضعها ابن سعود فى عدة أمور هام ، منها :

أ. جعل وراثة العرش بإشراف وموافقة بريطانية . ب) رهن المساعدة البريطانية حالة وقوع اعتداء خارجي بعدم وجود اعتداء مسبق من جانب ابن سعود . ج) تأجيل بحث مسألة الحدود إلى وقت لاحق (٦).

في فبراير ١٩١٥ شرع كوكس Sir Percy Cox المقيم السياسي الجديد في الخليج وضابط الاتصال السياسي للقوات الهندية المشاركة في الحملة على الخليج في التفاوض مع ابن سعود، وتمكن الأخير من رد بعض ما ورد بمسودة هاردنج فألغى شرط موافقة بريطانيا المسبق على من يتولى الحكم واقتصر فقط على الاعتراف بمن تختاره الأسرة المالكة السعودية، كما جعل مساعدة بريطانيا دون قيد، بينما فشل في إلزام بريطانيا بوضع حدود سياسية معترف بها لنجد (٧). وأخيرا وقعت معاهدة في جزيرة دارين أو تاروت المواجهة للقطيف في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ ، وهي معروفة باسم «معاهدة دارين أو القطيف ١٩١٥»(٨). ولاشك أن المعاهدة كانت جزءًا من تدابير بريطانية مختلفة لمواجهة تقلبات الحرب، لكنها ظلت محورا للعلاقات السعودية- البريطانية حتى معاهدة جدة ١٩٢٧ ، وكانت نواة نفوذ بريطاني متزايد بوسط الجزيرة العربية.

العلاقات السعودية- البريطانية ١٩١٥-١٩٢٥ :

على أي حال ، لم يصبح ابن سعود رهنا للسياسة البريطانية ، فثقته لم تكن كاملة . والثابت أنه كان يعمل علي رعاية مصالحه في كل الاحتمالات . كذلك كان يخشى موقف الشريف حسين بعد انتهاء الحرب ، خاصة وأنه لمس بوضوح قدر المعاملة الممتازة التي يلقاها من الجانب البريطاني (٩). وربما لهذا السبب لم يقدم على محاربة ابن رشيد حتى لايغضب تركيا حليفته أو يتخذ منه سندا لو هاجمه الحسين. وقد ذكر فلبي Philby في مذكراته ، أنه وجد صعوبة شديدة في إقناع ابن سعود بمهاجمة ابن رشيد (١٠). ومع يناير ١٩١٧ تلقى ابن سعود معونة مالية قدرت بنحو ٥٠٠٠ جنيه استرليني شهريا ، بجانب كميات من الأسلحة ، استعدادا للمشاركة في خطة طموحة للتخلص من كافة القوى الموالية لتركيا خاصة ابن رشيد في حائل (١١).

أثر انتهاء الحرب، جرت اتصالات ومشاورات مكثفة بين ابن سعود والمسئولين البريطانيين في الخليج حول أطماع الملك حسين في نجد ، والتنافس حول المواقع الاستراتيجية الحدودية ، ومشكلات القبائل في مناطق الحدود، وسبل التعاون في الحملة ضد ابن رشيد . وفي أثناء ذلك

تبين أن تيارا قويا داخل الإدارة البريطانية يؤيد ابن سعود . وذكر جورج كيستون George K من الخارجية ، أن المسئولين بمكتب الهند «زرعوا كراهية شديدة لحسين وعدم ثقة به وتأييدا كبيرا لابن سعود فى الأوساط اللندنية»(١٢) وفى نهاية ١٩٢١ حسم ابن سعود مسألة القضاء على آل الرشيد فى حائل بعد أن ظلت معلقة ما يقرب من سبعة أعوام . واعترفت بريطانيا رسميا به حاكما على نجد وملحقاتها، وأقرنت اسمه بلقب «سلطان نجد»(١٣).

لم يكد ابن سعود يفرغ من آل الرشيد حتى واجهته مشكلات حدودية مع العراق بعد أن تقاربت خطوط التماس . وجرت مفاوضات بإشراف بريطانى لوضع حدود ثابتة والقضاء على أسباب الخلافات والنزاعات بين القبائل . وتعرض ابن سعود لضغوط من جانب كوكس، الذى كان يعمل بإيحاء من شركات رأسمالية فى لندن اهتمت بالتنقيب عن البترول فى جنوب العراق. وأخيرا وقعت اتفاقية المحمرة نهاية ١٩٢٢ بين العراق وسلطنة نجد، جاءت مطابقة فى شروطها لوجهة نظر بريطانيا . ونظرا لأنها لم تبحث فى صميم مشكلات القبائل لم توقف النزاعات الحدودية (١٤).

تفاقمت الأمور بين نجد والحجاز مع بداية ١٩٢٣ ، بينما شهدت الحدود بين نجد وكل من العراق وشرقى الأردن توترا شديدا بسبب تحركات القبائل، وربما بسبب تفاقم العداء بين الملك حسين وبين ابن سعود، واعتقدت بريطانيا أن بالإمكان وضع تسوية شاملة لمشاكل المنطقة . فدعت إلى عقد مؤتمر بالكويت تحت إشرافها ، يحضره ممثلون عن كل من نجد والعراق وشرقى الأردن والحجاز، ووضح منذ البداية ، أن بريطانيا تهتم بمشكلات الحدود بين العراق وشرقى الأردن مع نجد ، وترنو إلى ترسيم ثابت لها أكثر من حرصها على إيجاد حل للمشكلات المعقدة بين نجد والحجاز . لهذا فهى لم تكن جادة فى دعوة حسين بينما بدت أكثر جدية عند دعوة ابن سعود. وفى حين قبل ابن سعود- بعد بضغط شديد وعلى مضض- المشاركة فى المؤتمر بوفد رسمى ، رفض حسين كل الدعوات التى وجهت إليه، ولما عاد وقبل كان وقت بحث المشكلات قد فات ، ولم يعد لتمثيله فى المؤتمر أهمية تذكر(١٥).

انعقد المؤتمر بصور متقطعة على ثلاث مراحل، وأنهى أعماله أوائل مايو ١٩٢٤، ولم يسفر عن نتائج محددة على كافة الأصعدة نتائج ، بسبب تمسك وفدا العراق وشرقى الأردن بحل المشكلات المعلقة بين نجد والحجاز، ولم ينجح المسئولون البريطانيون رغم تدخلهم فى صميم المشكلات القبلية والحدودية فى التوصل إلى اتفاق وظلت مسألة الحدود معلقة. بيد أن إصرار

الملك حسين على عدم الحضور عمق من اتجاه بريطانيا نحو ترك مصيره لابن سعود، ووقف أى دعم أو مساندة له. كما أن المؤتمر ذاته أظهر بوضوح استحالة التعايش السلمى بين نجد والحجاز، وأنه لم يبق إلا القتال كى يحسم النزاع (١٦).

ومنذ احتدام النزاع بين ابن سعود وحسين أعلنت بريطانيا الحياد، ثم لم يلبث أن امتد هذا المبدأ إلى كل ما يتعلق بمستقبل حكم حسين. وكان حياد بريطانيا يعنى التخلى عن حماية الحجاز فى وقت تفاقمت فيه مبررات الصدام مع نجد . وقد تمسكت بريطانيا بموقفها الحيادى السلبى حتى أواخر عهد المملكة الحجازية ، ولم يشفع عندها أى من الالتماسات التى قدمها كل من له رغبة فى بقاء المملكة الحجازية رغم علاقاتهم الوطيدة بها. ثم قامت بقطع المعونة عن كل من حسين وابن سعود فى أبريل ١٩٢٤ . وجاءت تلك الخطوة إيذانا لابن سعود للإعداد للزحف على الحجاز ، فقد كان بحاجة إلى موارد مالية تعوض ما فقده بسبب قطع المعونة(١٧). هكذا كانت الظروف كلها مواتية لابن سعود للقضاء على الحكم الهاشمى فى الحجاز ليس فقط لموقف بريطانيا الحيادى، إنما أيضا لتفوق عسكرى وسياسى وإدارى واضح امتاز به الجانب السعودى .

تثبيت الحدود بين نجد وكل من العراق وشرقى الأردن

أثناء سير العمليات العسكرية فى الحجاز، أصدر ابن سعود تعليمات إلى الفرقة الثانية من قوات الإخوان(١٨) التى كانت ترابط على حدود شرقى الأردن بالتوغل داخل وادى السرحان الواقع شمال الحجاز . ونجحت القوة السعودية فى امتلاك ممر على شكل رأس حربة ، يفصل بين الأردن والعراق وعلى مقربة من الحدود السورية (١٩) وفى ١٠ أكتوبر ١٩٢٥ زار جلبرت كلايتون G. Clayton الرئيس السابق للمكتب العربى بالقاهرة مسرح العمليات على رأس بعثة خاصة، حيث التقى بابن سعود، وأجرى معه مباحثات مكثفة استغرقت ما يقرب من شهر على مدار ١١ جلسة ، تناولت مسألة الجلاء عن وادى السرحان ، وأوضاع القبائل النجدية الحدودية، والتوصل إلى اتفاق بشأن حدود ثابتة ونهائية مع العراق وشرقى الأردن . وقد سمح كلايتون بإقليم الكاف ، واشترط ألا يتم تحويله إلى قاعدة عسكرية . ولم يكن إقليم الكاف يحتل نفس الأهمية الاستراتيجية لوادى السرحان ، فهو يحقق سيطرة محدودة على الممر الرئيسى الذى يربط بين العراق وشرقى الأردن ، وعندما أصر ابن سعود فى الجلسة الأخيرة على الاحتفاظ بوادى السرحان هدد كلايتون بوقف المفاوضات (٢٠).

وربما تبين لابن سعود أن تأزم العلاقات مع بريطانيا فى تلك المرحلة الحاسمة من حصار ما تبقى من مدن الحجاز الهامة خاصة جدة أمر غير مرغوب ، فما كان منه إلا أن وافق على مقترحات المبعوث البريطانى، وتعهد بالانسحاب من وادى السرحان ، وعدم المطالبة بالعقبة بوصفها جزءا من الأراضى الحجازية ، على أن يبحث مصيرها فى مفاوضات مقبلة ، وتعهدت بريطانيا بدورها بعدم إثارة مسألة استيلاء ابن سعود على الحجاز. وتناولت المفاوضات كذلك إمكانية وضع معاهدة جديدة بين البلدين ، تؤكد ما تم التوصل إليه . وتشير التقارير البريطانية أن ابن سعود هو الذى طلب ذلك ، وأنه أبدى حرصًا على أن تشمل المعاهدة بندا يجيز له استيراد الأسلحة «لأنها ضرورة من ضروريات الحياة فى نجد» » . وأنه طلب مساعدة مالية لتعويض القبائل التى منعت من التحرك فى مناطق الحدود(٢١).

فور انتهاء المحادثات فى أول نوفمبر ١٩٢٥، وقعت اتفاقية بحرة بين نجد والعراق، كامتداد لاتفاقية المحمرة. وأشرف كلايتون على وضع بنودها . وذكر فى ديباجتها ضمان بريطانيا تنفيذ ما ورد بها . ووقع عليها بصفته مندوبا عن حكومة العراق(٢٢) .

فى اليوم التالى وقعت اتفاقية جدة على غرار الاتفاقية السابقة بين نجد وشرقى الأردن وركزت الاتفاقية بدورها على ترسيم دقيق للحدود، وإلزام نجد بعدم الاعتداء على أراضى شرقى الأردن. كما اهتمت بتنظيم علاقة الدولتين في وادى السرحان وحقوقهما فيه، وتجارة نجد مع سورية (٢٣). والاتفاقيتان، رغم ما اعتراهما من سلبيات أثرت على قوة سلطنة نجد، كانتا خطوة هامة فى طريق إنشاء الدولة السعودية الحديثة، وأظهرتا بجلاء أسس المصالح المتبادلة بين نجد وبريطانيا .

ضم الحجاز وتكوين دولة جديدة:

نجم عن ضم الحجاز نهاية ١٩٢٥ تغير جوهرى فى وضع ابن سعود، إذ جاء بمثابة أهم خطوة على الإطلاق فى تكوين الدولة السعودية الحديثة، وتنمية علاقاتها الخارجية ، لاسيما مع بريطانيا . ومع بداية العام التالى أعلن ابن سعود ملكا على الحجاز وسلطانا على نجد وملحقاتها ، وسارعت بريطانيا إلى الاعتراف رسميا بالمملكة الجديدة، كما اعترفت بها دول أخرى مثل: فرنسا والاتحاد السوفيتى وسويسرا (٢٤).

فى مارس ١٩٢٦ وقع ابن سعود اتفاقية تجارة وصداقة مع فرنسا بصفتها الدولة المنتدبة على سورية ولبنان ، نظمت العلاقات التجارية مع هذين البلدين (٢٥). وبتأثير ضم الحجاز ،

توطد الحكم السعودى فى عسير ، فوقع الملك عبد العزيز بن سعود اتفاقية مكة فى ٢١ أكتوبر مع حاكم عسير حسن الإدريسى، مكونة من ١١ مادة ، وتشبه فى نصوصها معاهدات الحماية التى وقعتها بريطانيا مع حكام الخليج(٣٦).

ثم أعلن ابن سعود أوائل ١٩٢٧ ملكا على نجد، ولقب «ملك الحجاز ونجد وملحقاتها »(٣٧). ومن ثم أصبح قادرا من الناحية الرسمية على تمثيل مصالح المملكة بشقيها الحجازى والنجدى، وأضفى طابعا من الشرعية على جهوده الرامية إلى إحداث طفرة اجتماعية واقتصادية وبناء مؤسسات دولة متماسكة ومستقرة(٣٨) . لكن ظل نشاط الإخوان السياسى والدينى مشكلة مزمنة ونقطة ضعف فى حكم ابن سعود حتى توقيع معاهدة جدة ١٩٢٧ . وقد وافقت بريطانيا على كافة التطورات الداخلية بالنسبة لمشكلة الإخوان (٣٩). وتسببت المشكلة فى خلق ظروف صعبة لابن سعود أثناء المفاوضات التى سبقت توقيع المعاهدة .

اعتبارات توقيع معاهدة جديدة:

لاشك، أن هذه التطورات جعلت ابن سعود يعتقد أن الوقت أصبح مناسبا كى يسعى إلى معاهدة جديدة مع بريطانيا تنهى علاقة التبعية والخضوع التى فرضتها معاهدة دارين ١٩١٥ فبقاء تلك المعاهدة ربما يعنى أنها تطلق على الحجاز كما تطبق على نجد ، ومن غير المناسب أن يكون حاكم الأراضى الإسلامية المقدسة يتعامل مع بريطانيا بهذه الدرجة من الخضوع. كما بدا لابن سعود أن تلك المعاهدة تحد من قدرته على إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى ، فى ظل مرحلة تقتضى توسيع دائرة اتصالاته وعلاقاته، ليس فقط بسبب قدوم رعايا مسلمين من كافة الدول إلى الحجاز فى أعداد كبيرة لأداء مناسك الحج إنما لأهمية تلك الاتصالات فى تنمية العلاقات الاقتصادية (٤٠). فضلا عن أنه باعتباره حاكما جديدا لبلاد واسعة النطاق ويواجه مشكلات داخلية وحدودية تتزايد بسرعة كان بحاجة إلى إعادة صياغة علاقاته الودية مع بريطانيا بأسلوب يؤمن وضعه الجديد الذى اكتسبه بضم الحجاز ويناسب متطلبات المرحلة المقبلة.

أما بالنسبة للجانب البريطانى، فقد تعددت الاعتبارات التى دعت إلى إنهاء معاهدة دارين واستبدالها بأخرى تتفق وظروف التغير الذى طرأ على الدولة السعودية . فالوضع الجيوبوليتيكى الناشئ عن سيطرة ابن سعود على طريقين من أهم طرق المواصلات البحرية والجوية إلى الهند (الخليج العربى والبحر الأحمر) حتم إعادة تأمين المصالح البريطانية فى

دولته.. كما أن امتداد حدود تلك الدولة إلى بلاد تخضع للحماية البريطانية مثل : شرقى الأردن والعراق والكويت، وما شكله هذا التماس الحدودى من تحديات أمام الإدارة البريطانية مثل: التوتر الناجم عن الخلافات السياسية ، وغارات قبائل الحدود، ومحاولات التدخل السعودى فى شئون هذه البلاد، تطلب وضع معاهدة جديدة تمثل قيدا إضافيا ملزما بعدم الاعتداء أو التدخل فى الشئون الداخلية لهذه البلاد، وتأكيدا للاتفاقيات السابقة سواء بشأن الحدود السياسية أو لضمان هدوء القبائل [٣١].

ورغم أن البترول لم يكن قد اكتشف فى منطقة نجد أو فى أى مكان آخر على طول سواحل الجزيرة العربية على الخليج العربى فإن الاحتفاظ بصداقة ابن سعود كان مهما لبريطانيا لوجود شواهد تشير إلى وجود النفط بكميات كبيرة فى بلاده، ولأن هذه البلاد وقعت قريبة من مناطق هامة فى إنتاج البترول فى كل من العراق وإيران[٣٢].

وأصبح من المهم عقد معاهدة جديدة لوقف انجذاب ابن سعود نحو دول أوروبية أخرى مثل: إيطاليا والاتحاد السوفيتى، وكلتاهما ازدادتا اهتماما بالتطورات الأخيرة فى جزيرة العرب. وكان واضحا منذ أبريل ١٩٢٥ أن إيطاليا تحاول دعم مركز الإمام يحيى باليمن ، وجرت بالفعل مفاوضات حول توقيع معاهدة بين روما وصنعاء ، فى نفس الوقت الذى راح فيه الإمام يزيد من ضغطه على الإدريسى فى محاولة لإخضاعه[٣٣]. بينما ازداد القلق مع بداية عام ١٩٢٦ إزاء إمكانية تأسيس علاقة وطيدة بين ابن سعود والاتحاد السوفيتى بسبب الأعداد الكبيرة التى يستقبلها الحجاز من البلاد الإسلامية الواقعة تحت السيادة السوفيتية ، مما يعنى تحوله إلى بؤرة مناوئة للغرب وساحة للدعاية القوية ضد الاستعمار [٣٤]. ويذكر أن الاتحاد السوفيتى قام خلال هذا العام بمحاولات مدروسة لتوثيق صلاته بابن سعود، وزعزعة ثقته فى الحكومة البريطانية[٣٥].

وأخيرا ، فإن معاهدة جديدة تغير وضع ابن سعود من خاضع إلى حليف من شأنها أن تخفف حساسية الموقف الذى أصبحت عليه بريطانيا، التى ستبدو فى نظر العالم الإسلامى ، لو استمر العمل بالمعاهدة السابقة ، دولة تفرض حمايتها على الأماكن الإسلامية المقدسة مما يشكل إهانة لرعاياها المسلمين لاسيما فى الهند، ويؤدى إلى إثارة مشاعرهم[٣٦].

لقد تناولت المشاورات والاتصالات المكثفة التى سبقت التوصل إلى المعاهدة الجديدة مجمل الاعتبارات التى أدت إليها . لكن تبقى الاعتبارات السابقة الأساس فى حسم الموقف تماما،

وبعضها لم ينل نصيبا كافيا من الضوء رغم أهميته، لأنه تعلق بمصالح سعودية أو بريطانية محضة ، لم تكن تهم الطرف الآخر ، ومن ثم لم تشكل نقاط اتصال بين الطرفين أثناء التفاوض . منها على سبيل المثال: للجانب السعودى: تأمين ما تحقق من مكاسب ميدانية ، تنمية العلاقات الخارجية . للجانب البريطانى: مستقبل التنقيب عن البترول، وقف تغلغل النفوذ الأجنبى ، الارتكاز على الدولة السعودية فى التصدى لمخططات الدول الاستعمارية فى الجزيرة العربية ومدخل البحر الأحمر والخليج العربى.

الدخول فى أجواء معاهدة جدة ١٩٢٧ :

كان ضم الحجاز أهم خطوة فى اتجاه التفكير الجدى في وضع معاهدة جديدة. ففى أوائل ١٩٢٦ كتب اللورد أيروين Irwin نائب الهند «... لاشك أن امتلاك ابن سعود للحجاز جعله فى مركز جديد مختلف تماما عن ذلك الذى كان عليه وقت أن وقعت معاهدة ١٩١٥، وأن ما كان ملائما آنذاك لم يعد ملائما الآن ... وأن ثمة شعور بالخطر ينتاب ابن سعود بالسماح لأية قوة مسيحية بأى شكل من الامتياز أو بوضع حماية لها فى الحجاز، مثل ذلك الذى تجيزه مواد تلك المعاهدة... وأن هذا الأمر على وجه الخصوص يفكر فيه ابن سعود ويضعه ضمن الاعتبارات التى تدفعه إلى تغيير تلك المعاهدة .. كذلك يجب أن يدفعنا انتقال ملكية الحجاز إلي ابن سعود إلى التفكير فى مشاعر مسلمى الهند، الذين قد يثيرهم وجود حماية بريطانية على الحجاز حال استمرار تطبيق معاهدة ١٩١٥ . «وأضاف أيريون أن كلايتون قد أشار فى رسالة عاجلة فى منتصف ديسمبر ١٩٢٥ فى أعقاب لقائه بابن سعود وإبداء الأخير رغبته للمرة الأولى فى وضع معاهدة جديدة ... أن معاهدة ١٩١٥ لاتنطبق إلا على إقليم نجد فقط .. وحمل ابن سعود على الإبقاء عليها بعد ضم الحجاز يسبب له مشكلات تفوق قدراته .. وبقاؤها قد يحدث قلاقل فى الهند تنجم عن سوء فهم بأن شروطها تمتد إلى إقليم الحجاز .. وحكومة الهند معنية تماما بمنع سوء الفهم»(٣٧).

وأعدت وزارة المستعمرات فى ١١ أغسطس مسودة معاهدة تضمنت كافة الأمور التى يمكن أن تشملها المعاهدة المزمع عقدها ، غير أن ثلاثة منها أثير حولها جدل عميق : توفير الحماية للحجاج البريطانيين. أمن الخليج. الامتيازات الأجنبية فى الحجاز (٣٨).

كتب أيروين إلي بيركنهد Birkenhead سكرتير الدولة لشئون الهند حول انطباعاته بشأن النقطتين الأولى والثانية قائلا «.. نحن هنا ندرك أن من الصعب إن لم يكن مستحيلا أن يقبل

ابن سعود شرطا يقضى بضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية لرعايانا من الحجاج المسلمين، بل أن من الصعب حال افتراض قبول هذا الشرط أن يكون قيد التنفيذ الفعلى. ولكن بالنظر إلى حالة السخط والألم التى تنتشر فى الهند بسبب تعصب الوهابيين أثناء الحج فإنه يجب علينا أن نشدد على أهمية إدراج مثل هذا الشرط .. ويبدو أمرا خطيرا لو أن حكومة بريطانيا فى ظل ما حدث فى حج هذا العام تجاهلت تأمين حرية ممارسة الشعائر الدينية . وأنه دون ورود مثل هذه المادة أو العبارة أو على الأقل تبادل خطابات مؤكدة على مضمونها وقت التوقيع أو أى شئ آخر يمكن لنا نشره على الملأ فإن توقيع المعاهدة مع ابن سعود ربما يكون ذا تأثير سيئ على مسلمى الهند. واتفق معك بوجوب أن تشمل المعاهدة الجديدة مادة تضمن استقلال مشيخات الخليج التى لها ارتباطات معنا بما فيها «مسقط» ... وأشعر مثلك بأن حذفها قد يعنى تشجيع ابن سعود على الاعتداء، وبأن ابن سعود لن يمانع فى إدراجها إذ لم تتجاوز حدود المادة ٦ من معاهدة ١٩١٥ ... والرأى فى الهند أن الاستفاضة فى المادة الخاصة بأمن الخليج أمر غير ضرورى.. »[٣٩] هكذا شغل موضوعا توفير حماية للحجاج البريطانيين وأمن الخليج جزءا من تفكير المسئولين قبل غيرهما . وبالنسبة للأول بدا الحرص أكثر وضوحا على ضرورة أن يتم ذلك فى شكل معلن يطمئن الرأى العام فى كل من بريطانيا والهند.

ثم فى ٦ أكتوبر ١٩٢٦ عقد اجتماع هام بوزارة المستعمرات شغل جانبا منه موضوع المعاهدة ، وظهر اهتمام خاص ببحث المادة ٦ من مسودة المعاهدة المنوه عنها آنفا، وتتعلق بموضوع تطبيق الامتيازات الأجنبية على الحجاز. وكانت قد صيغت بأسلوب متشدد للغاية؛ منح السلطات البريطانية امتيازات واسعة ؛ إلى حد أنها جعلت تنفيذ الأحكام التى تصدر ضد رعايا بريطانيين رهن بموافقة الحكومة البريطانية. وتوقع جوردان S.R. Jordan القنصل البريطانى العام فى جدة الذى حضر الاجتماع معارضة جادة من ابن سعود على مادة بهذه الصياغة ، وأشار أنها موضع خزى لايستطيع أن يقبله ، واقترح كإجراء عملى يحقق ما تصبو إليه المادة ٦ «أنه حالما يتعرض أى بريطانى لخطر التقاضى أو المحاكمة أمام القضاء المحلى وفقا لأحكام الشريعة، فبإمكان القنصل البريطانى الإسراع بالاتصال بابن سعود وتسوية الأمر بأن يتم وقف الإجراءات لفترة ما تكفى لقيامه ببحث الموضوع. ثم يتم تدبير الأمر على نحو يوقف المحاكمة تماما». مع ذلك فقد خيم علي الاجتماع اقتناع بأن هذه المادة تمثل الحد الأدنى، وأن أية تنازلات تطرأ عليها تشكل سابقة خطيرة ، قد تدفع بلاد

أخرى مثل مصر وإيران تمارس فيها الامتيازات على نطاق واسع إلى محاولة القضاء عليها. ثم خيم قلق واضح على المجتمعين لاحتمال فشل المفاوضات بسبب هذه المسألة(٤٠).

خلال الشهر ذاته قام الأمير فيصل بن عبد العزيز بزيارة إلى بريطانيا لبحث المصالح المتبادلة ، صحبه خلالها عبد الله الملوجى القائم بأعمال الخارجية السعودية وجوردان، استغرقت ما يقرب من ثلاثة أسابيع ، اجتمع خلالها بملك بريطانيا الذى أحسن استقباله(٤١). وأثناء الزيارة ناقشت معه حكومة لندن مسألة المعاهدة الجديدة. وقدم فيصل تصوره بشأن أهمية المعاهدة، فأشار إلى ضرورة تغيير العلاقة القائمة بما يتفق والأوضاع الجديدة التى خلقتها عملية ضم الحجاز وتنمية المصالح المتبادلة . وكشف المسئولون البريطانيون- بدورهم- عن حرصهم على إعادة تقييم العلاقات بين البلدين وتفهمهم لضرورة وضع معاهدة جديدة تناسب ظروف ضم الحجاز . لكن مشاورات فيصل فى لندن لم تتطرق إلى بحث تفصيلات بنود المعاهدة لأنه لم يكن مخولا من قبل والده بذلك(٤٢).

عدلت المسودة التى كانت قد أعدت أوائل أكتوبر ١٩٢٦ بما يتفق ووجهات النظر المختلفة ، ثم قدمت لابن سعود لأول مرة فى نوفمبر التالى. وتضمنت ثلاثة مطالب هامة. الأول: الاعتراف بضم كل من العقبة ومعان إلى شرقى الأردن، وورد ذكره ضمن ملحق خاص فى مسودة المشروع . الثانى : الاعتراف بوضع بريطانيا فى فلسطين والعراق وشرقى الأردن بموجب نظام الانتداب . الثالث : الامتناع التام عن الاعتداء أو التدخل فى شئون إمارات الخليج العربى الخاضعة للحماية البريطانية (٤٣). والأخير وضع بهذه الصيغة بضغط من حكومة الهند ومكتب الهند بلندن، اللذان اعتقدا فى أهميته لحماية منطقة الخليج الاستراتيجية باعتبارها من أهم الطرق إلى الهند. وبنيت وجهة النظر الهندية على أن المصالح البريطانية تكون فى مأمن أكثر بإلزام ابن سعود باعتراف صريح بأن إمارات الخليج تحت الحماية البريطانية المباشرة؛ وتعهد صارم بعدم الاعتداء عليها ، وأن غير ذلك يتيح له حرية التعامل معها والتدخل فى شئونها ، فيصبح زعيما للمنطقة . أما الخارجية فقد بدت متساهلة نسبيا فى هذا الأمر. إذ لم تر أن باستطاعة ابن سعود تهديد أمن الخليج لقلة إمكانته وحرصه على صداقة بريطانيا(٤٤).

تضمنت المسودة البريطانية أيضا مادة تطالب بوقف تجارة الرقيق، والاعتراف بالسلطات الممنوحة للقنصل البريطانى فى جدة بمتابعة أحوال العبيد، وحمايتهم ، وعتق من يرغب منهم فى التخلص من العبودية ، وتوفير حياة كريمة لهم. والسماح للأسطول بتفتيش السفن التى

تحمل العلم السعودى لمراقبة تجارة الرقيق . احتلت تلك النقطة أهمية أخرى لدى الجانب البريطانى لما تمثله من أهمية اقتصادية فى إطار الفكر الاستعمارى القائم على الاستغلال، وفحواه إبقاء العناصر البشرية بمواطنها الأصلية حتى تستخدم فى عمليات الاستثمار المقدرة فيها. وما تعكسه من مظاهر الهيمنة والسيادة. ولما لها من تأثير على الرأى العام الذى يعارض بقوة مسألة الرق . وعزز ذلك الموقف أن بريطانيا وقعت فى سبتمبر ١٩٢٦ على معاهدة فى إطار عصبة الأمم تلزم الدول الأعضاء على التعاون فى مقاومة الرق، وبذل الجهود للقضاء التام على الرق فى كل أشكاله. وقد ذكر شكبيرجن Shackburgn سكرتير الدولة للشئون الخارجية «.. أن حق عتق الرق كان مهما، لأن كثيرا من الناس الذين أصبحوا أرقاء كانوا حجاجا وفدوا من نيجيريا المستعمرة البريطانية . وقد مارسه القنصل فى جدة بشكل فعال خلال الأثنى عشر شهرا الماضية (من سبتمبر ١٩٢٥ إلى أغسطس ١٩٢٦) وتمكن من عتق ٩٧ عبدا»(٤٥).

وأخيرا فإن المسودة البريطانية فى مادتها رقم ٦ ركزت على ما أسمته الرغبة فى الاعتراف المتبادل للطرفين بالوضع الدولى لرعايا كلا منهما، ولم يكن لرعايا ابن سعود وضع دولى متميز أو على الأقل مساو للوضع الدولى لرعايا بريطانيا. وعموما ، كان المقصود بهذه المادة ، أولئك الأشخاص الذين يتمتعون بامتيازات تفرضها الحماية ، ويتصادف وجودهم على أرض الطرف الآخر. ووضعت هذه المادة بدلا من نظيرتها، الخاصة بالامتيازات الأجنبية التى وردت فى مسودة أكتوبر ١٩٢٦ . وواضح أنه قد طرأ عليها تعديل جوهرى رغم أنها اعتبرت طبقًا لاجتماع أكتوبر ١٩٢٦ تمثل الحد الأدنى. ويلاحظ أنها لم تشتمل على بنود معينة تجسد الامتيازات ، ولم ترد فى شكل شرط يلزم قبوله على غرار ما حدث بالنسبة للشروط الثلاثة الأولى، إنما كمجرد رغبة . ويعزو السبب فى ذلك– من وجهة النظر البريطانية – إلى الاعتقاد برفض ابن سعود لأى تلميح لهذه الامتيازات ، والثقة فى قدرة القنصل البريطانى بجدة على ضمان وحماية الوضع المتميز للرعايا البريطانيين فى الحجاز ؛ حتى ولو افتقرت المعاهدة إلى بنود امتيازية ذات طابع رسمى ؛ وهو ما يشير إلى الأخذ بوجهة نظر جوردان بالاعتماد على النفوذ الشخصى للقنصل فى هذه المسألة. هذا بجانب استقرار الرأى على أن أى شكل من أشكال الإعلان الرسمى للامتيازات فى معاهدة ذات طابع دولى وإقليمى هام قد يثير دولا أوروبية أخرى ترغب فى ممارسة حقوقا سيادية فى الحجاز، كما أن الحكومة البريطانية أرادت أن تترك الباب مفتوحا لإمكانية تأكيد الحقوق السيادية فى الحجاز فى المستقبل. ومع ذلك فالمادة رغم التعديل تأتى بإشارة ضمنية إلى الامتيازات التى كانت تمارسها بريطانيا فى الحجاز قبل ضمه(٤٦).

مفاوضات ابن سعود– جوردان :

فى أوائل نوفمبر ١٩٢٦ كلفت الحكومة البريطانية جوردان. بالتفاوض مع ابن سعود، وسلمته نسخة من مسودة المعاهدة للاسترشاد بها، وزود بتعليمات واضحة ؛ بأنه ليس مطالبا بالالتزام التام بالشروط الدقيقة الواردة بها سوى فى أمرين: الأول: حق القنصل فى تحرير وعتق الرقيق ؛ الثانى: عدم المساس بمسألة الحدود بين شرقى الأردن والحجاز، ويقصد بذلك موضوع العقبة ومعان. بجانب أمر صريح بعدم التعهد بدفع أية أموال فى شكل معونة أو قروض لابن سعود لاعتبارات تتعلق بأزمة مالية تمر بها بريطانيا وخشية أن يفسر تقديم الأموال لابن سعود خاطئا من العناصر المعادية بأنه محاولة بريطانية تستهدف تعزيز السيطرة على الأراضى الإسلامية المقدسة(٤٧).

جرت نهاية نوفمبر مفاوضات مكثفة فى وادى العقيق حضرها ممثلون عن الجانبين . وأعلن الجانب السعودى رسميا فيما بعد أن المفاوضات كانت للنظر فى بعض الأمور المعلقة بين جلالة الملك والحكومة البريطانية ، وفى جملتها المنهوبات التى نهبتها قبائل شرقى الأردن من رعايا سعوديين ، فى محاولة واضحة لنفى أية صفة سياسية هامة عنها (٤٨).

على أى حال، لم تكن المفاوضات سهلة. فقد رفض ابن سعود الاعتراف رسميا بأى وضع متميز لبريطانيا فى فلسطين وشرقى الأردن والعراق، أو التنازل عن العقبة ومعان أو عن أية قبائل وأراض تطالب بها حكومة شرقى الأردن وتقع فى نطاق أراضى الحجاز أو نجد(٤٩) . وسعت مصادر بريطانية إلى تبرير موقف ابن سعود فذكرت ، أن معارضته لنظام الانتداب لم تستند إلى إنكار لحقوق السيادة البريطانية ، إنما لأن توقيع اتفاقيتى بحرة وجدة كفيلتان بضبط العلاقات مع العراق وشرقى الأردن، وأن قبوله الإشراف البريطانى على الاتفاقيتين كان بمثابة اعتراف بوضع بريطانيا المتميز فى كلتا البلدين ، وأنه لايفند أو يناقش امتلاك شرقى الأردن للعقبة ومعان، لكن ليس لديه النية أن يقبل هذا الموقف رسميا ، حتى لايبدو وكأنه يسلم أجزاء من أراضى إسلامية مقدسة إلى دولة مسيحية(٥٠).

رفض ابن سعود البند الذى يمنعه من الاعتداء أو التدخل فى إمارات الخليج الخاضعة للحماية البريطانية ، وذكر أن هذه العبارة غير مناسبة ، وتتعارض مع وضعه وهيبته كحاكم مستقل ، وأن لفظ «التدخل» يحتمل أكثر من تفسير واسع ، وفعليا يتعذر تنفيذه.

رفض أيضا السماح للقنصل البريطانى فى جدة بتحرير العبيد، لأنه امتياز يجحف

بحقوقه السيادية فى بلاده ويؤثر على مركزه ووضعه كحاكم مستقل. كما أبدى اعتراضا قويا على السماح للأسطول البريطانى بتفتيش السفن السعودية ومراقبة السواحل، واعتبر أن ذلك انتقاصا صارخا للسيادة الداخلية فى بلاده(٥١).

كما اعترض على تلك المادة التى تطلب الاعتراف المتبادل بالوضع الدولى للرعايا المشمولين بالحماية . وقد فهم بسهولة ، أن هذا الشرط يعنى إقرارا ضمنيا أو تأكيدا مستترا على شرعية الامتيازات الأجنبية وقانونيتها فى بلاده . وأبدى استعداده لقبول هذه المادة فى ظل شرط أساسى يؤكد خضوع رعايا كلتا الدولتين للقوانين المحلية والتزامهم بأحكام القضاء المحلى أثناء إقامتهم فى مقاطعات تابعة للدولة الثانية (٥٢). وكان ابن سعود قلقا إزاء مسألة الامتيازات فى الحجاز ، لأن نسبة كبيرة من المسلمين الهنود ذوى الرعوية البريطانية يترددون عليه باستمرار، وبقاء الامتيازات يجعلهم خارج سلطته. وقد قاسى منهم كثيرا منذ ضم الحجاز، خاصة وأنهم تدخلوا فى عدة أمور سياسية ؛ مثل محاولة إقامة حكومة مستقلة للحجاز تمثل فيها مختلف القوى الإسلامية.

بجانب هذه الاعتراضات طالب ابن سعود بإدخال أربعة بنود صريحة لم يشملها المشروع البريطانى . الأول : ينص بوضوح على استقلاله التام كحاكم لكل من نجد والحجاز . والثانى: ألا تعترض بريطانيا أو تعوق شراءه للسلاح والذخيرة . وقد كان ابن سعود مهتما بهذه المسألة لتوطيد دعائم حكمه وحماية بلاده، خاصة أن بريطانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى خلال صراعه الأخير مع الملك حسين قامت بفرض نوع من الحظر على تصدير السلاح والذخيرة إلى الجزيرة العربية. الثالث: أن تساعده بريطانيا فى الحصول على أموال وقف الحرمين فى مصر وفلسطين والعراق والهند . الرابع : الاعتراف بسيادة بلاده على ذلك الجزء من سكة حديد الحجاز الواقع فى فلسطين وشرقى الأردن، باعتبار أنه من الأمور التى تخص العالم الإسلامى، وأن حكومة الحجاز هى السلطة الوحيدة التى ينبغى أن تشرف على هذا الطريق الحديدى الهام. وطالب بريطانيا بالمساهمة بما قيمته ٥٠ ألف جنيه استرلينى ، بجانب كميات معقولة من الأدوات والمعدات الحديدية، حتى يكون قادراً على إصلاح الأجزاء المعطلة منها؛ والإسراع بالبدء فى تنظيم حركة القطارات استعدادا لموسم الحج القادم(٥٤).

الواقع أن معظم ما ورد بمشروع المعاهدة عبر عن مصالح استعمارية سافرة، لايمكن لأى حاكم وطنى قبولها. فالشرط الأول قصد به منع ابن سعود عن توجيه أية انتقادات ضد

بريطانيا بسبب نظام الانتداب عامة، والوضع في فلسطين وتأييد الحركة الصهيونية خاصة، وهو بمثابة اعتراف بالأمر الواقع وبالمركز المتميز لبريطانيا في هذه البلاد مما يجعله خائنا لقضية استقلال العرب. والثاني أثار مسألة العقبة ومعان، اللتان أصر ابن سعود على عدم الاعتراف بتبعيتهما لشرقي الأردن. والثالث يقيد حركة ابن سعود في منطقة الخليج، ويمنعه من الدفاع عن مصالحه الحيوية.

وواضح ، أن ابن سعود سعى من جانبه إلى بلوغ أقصى فائدة ممكنة من التفاوض دون تقديم تنازلات جوهرية . ولم يكن من المتوقع أن تستجيب بريطانيا إلا لمسألة الاعتراف به حاكما مستقلا . بيد أن هذا التفاوض المبكر كشف عن وجود هوة ساحقة بين الطرفين. وربما كان المشروع البريطاني مجرد عملية جس نبض للوقوف على مدى صلابة ابن سعود ومعارضته للأمور الجوهرية التي تحرص بريطانيا على تحقيقها .

بيد أن المفاوضات فشلت بسبب المغالاة في المطالب البريطانية . لم يلبث جوردان بعد ثلاثة أسابيع أن علق المحادثات . وأعد ابن سعود مذكرة وافية حملت وجهة نظره في كل ما دار في اللقاءات التي جرت معه ، ثم قام فلبي بترجمتها وتسليمها لجوردان . ولما عاد الأخير إلى بلاده أعد تقريرا تفصيليا ضمه مذكرة ابن سعود، مع تحليلات أخرى حول أسباب فشل المفاوضات . وأثنت لندن على حسن تصرف جوردان، ورأت أن فشل المباحثات جاء أفضل من توقيع معاهدة تنسجم والموقف الذي اتخذه ابن سعود. وظهر أن الحفاظ على الوضع الراهن بصورة مؤقتة هو الأنسب (٥٥).

أدى هذا الموقف إلى تبادل مكثف لوجهات النظر بين مسئولين في الخارجية ومكتب الهند وحكومة الهند (٥٦). وبينما كان مكتب الهند يميل إلى قطع المحادثات، فإن الخارجية رغبت في الاحتفاظ بباب التفاوض مفتوحا ، وهو الاتجاه الذي حظي بتأييد قوي من جانب جوردان وأنطونيوس، والذي كانت له الغلبة بعد أن قبله على مضض مكتب الهند. ففي رسالة بعث بها بيركنهد إلى إلى جوردان في ٢٠ فبراير ١٩٢٧ أيد وقف المفاوضات بشكل مؤقت، مع إمكانية التشاور بشكل غير رسمي مع ابن سعود لأجل الوصول إلى رأي نهائي بشأن ثلاثة أمور: أمن الخليج، موضوع الامتيازات في الحجاز، العقبة ومعان(٥٧).

احتلت اعتراضات ابن سعود جزءا كبيرا من المشاورات بحثا عن مخرج ، لاسيما بشأن مسألة العقبة ومعان ، وبحثت البدائل لو سلمت المدينتان لابن سعود ، ومنها تعزيز شرقي الأردن بقوات ضخمة، والذي سيكون إجراء ضروريا للدفاع عنه (٥٨). غير أن الرأي الغالب

كان ضرورة الاحتفاظ بالعقبة لأنها الميناء الوحيد لشرقى الأردن، ولأهميتها فى الحفاظ على السيادة البحرية فى البحر الأحمر، طبقا لما استقر عليه وقت وضع المسودة الأولى فى أكتوبر(٥٩). فى النهاية تقرر إدخال تعديلات للمرة الثانية على مسودة أكتوبر ١٩٢٦، لاسيما البنود التى أثارت اعتراض ابن سعود بشدة ، مع الإقلال قدر الإمكان من التفاصيل ، إذ قدر أنها تثير مزيدا من الصعوبات ، وتطيل أمد التفاوض .

فى فبراير ١٩٢٧ وضعت المسودة الجديدة، التى أصبحت بعد استطلاع رأى حكومة الهند المشروع الأساسى الذى صيغت عليه المعاهدة . وحملت المسودة تنازلات وإضافات جوهرية على أمل أن تؤدى إلى اتفاق (٦٠). يمكن تلخيصها فيما يلى:

* وضع نص يقر بالاستقلال التام والكامل لابن سعود كحاكم لكل من نجد والحجاز .
* حذف مطلب الاعتراف بالانتداب على فلسطين وشرقى الأردن والعراق .
* حذف مطلب الاعتراف بملكية شرقى الأردن للعقبة ومعان، والاكتفاء فى هذا الصدد .

حسب ما ورد بتقرير جوردان - بموافقة ابن سعود على إبقاء الوضع الراهن بالنسبة للمدينتين كما هو انتظارا لتسوية نهائية، مع الامتناع عن الدخول فى نزاع مع شرقى الأردن حول هاتين المدينتين.

* وضع نص يلزم كل طرف بأن يستعمل كل ما لديه من وسائل وفقا لترتيبات خاصة ، ليمنع مقاطعاته من أن تستخدم كقاعدة لأنشطة معادية أو غير مشروعة توجه ضد مصالح الطرف الآخر. والنص جاء بديلا ولو جزئيا عن مطلبى: ملكية شرقى الأردن للعقبة ومعان، الاعتراف بالانتداب البريطانى. واستهدف تأمين الوضع الأمنى للإدارة البريطانية فى البلدان العربية الخاضعة للانتداب وتلك الواقعة تحت الاحتلال المباشر، وهو هام لبريطانيا ، لأنها خشيت روح العداء التى أبداها الإخوان الوهابيون ، وتقاعس ابن سعود فى قمع أية أعمال عدائية من جانبهم .
* وضع نص يؤكد خضوع رعايا بريطانيا للقضاء المحلى إذا ما نشبت منازعات مع سكان محليين. وجاءت هذه الإضافة كمحاولة أخيرة لإرضاء ابن سعود، وحسم موضوع الامتيازات . ولأنها لا تشير صراحة إلى تطبيق القوانين المحلية فهى تبقى على شكل ولو مظهرى أو غامض للامتيازات [... الأفضل النص على المساواة التامة بين رعايا بريطانيا والوطنيين أمام القضاء المحلى وتطبيق كافة القوانين والنظم

الداخلية ؛ الجنائية وغيرها على الرعايا الذين يتصادف وجودهم فى بلد الطرف الآخر] وتقرر التعويل على قدرة القنصل فى ممارسة نفوذ قوى لمنع الإضرار برعايا بريطانيا، مع تذكير ابن سعود بأن بريطانيا لاتقبل المساس بحقوق رعاياها حتى ولو لم يرد بذلك بندا فى المعاهدة.

* تعديل مادة وقف تجارة الرقيق ، فتضمنت تعهدا بالتعاون التام مع حكومة بريطانيا بكل الوسائل للقضاء على تجارة الرقيق. وجاءت المادة بهذا الشكل أخف وطأة من سابقتها. وألحق بالمادة اقتراحا فى شكل توصية بأن يتم بحث مسألة تخويل القنصل فى جدة صلاحية عتق الرقيق وتحريرهم بمشاورات جانبية بغية التوصل إلى اتفاق مناسب . وألغى بذلك موضوع تفتيش السفن، ومراقبة السواحل (٦١).

تبقى بعد وضع المسودة استطلاع رأى حكومة الهند فى المادتين ٦،٣ (الأولى تتعلق بأمن الخليج ، والثانية تتعلق بموضوع الامتيازات فى الحجاز) بالإضافة إلى موضوع أموال الوقف حتى تصبح مشروعا نهائيا. تأخر رد الهند ما يقرب من شهر، إذ بعث أيروين إلى بيركنهد برسالة مستفيضة فى ٢٢ مارس ١٩٢٧ تبين بدقة موقف حكومته. فبالنسة إلى المادة ٣ قبلتها الهند كما وردت بالمسودة . أما المادة ٦ المتعلقة بالامتيازات فقد أبدت تفهمها للصعوبات التى تعترض وضع نص واضح بشأنها فى معاهدة رسمية، وترى أن مثل هذا النص (الوارد بالمسودة) لايمثل عمليا قيمة كبيرة، ومع ذلك فإنها تقبله. وبشأن أموال الوقف قدرت الهند أن وضع تعهد يلزم بريطانيا بها أمر لايمثل أدنى فائدة ، بل هو مجرد تسليم بطموحات ابن سعود دون مصوغ منطقى، وأوصت بحذف هذا التعهد . أخيرا أفصح أيروين عن شعوره بأن المسودة بهذا الشكل قد لاترضى ابن سعود ، وأنه من وجهة النظر الهندية «.. نحن نقر بوجوب استئناف المفاوضات، وإذا كتب لها الفشل إن كان مقدرا لها ذلك فيجب أن يكون من الطرف الآخر!»(٦٢).

يتضح مما سبق، أن بريطانيا الأكثر حرصا على التوصل إلى معاهدة جديدة ، فقد جاء المشروع الجديد مغايرا تماما لسابقه بالتنازل عن بعض النقاط التى كانت أساسية من قبل، وإبداء مرونة فى البعض الآخر. ولاغرو فى ذلك، فاشتداد التنافس الدولى على مناطق النفوذ فى الشرق الأدنى، وسرعة نمو الدولة السعودية؛ وتوجهها نحو علاقات خارجية مفتوحة ساعد دون شك على هذا التحول(٦٣).

مفاوضات ابن سعود- كلايتون :

تأخر التفاوض ما يقرب من شهرين، رغم إنهاء مشروع المعاهدة الجديد قرب نهاية فبراير، بسبب استطلاع رأى حكومة الهند. وربما لتسوية بعض الأمور الشائكة التى قد تعوق المفاوضات، والبحث عن شخص مناسب يتولاها ، والتريث انتظارا لما ستسفر عنه التطورات الداخلية فى الدولة السعودية ، حيث عانى ابن سعود من تجاوزات الإخوان خلال تلك الفترة(٦٤).

فى أبريل ١٩٢٧ كلف جلبرت كلايتون بإحالة المشروع لابن سعود، والتفاوض ، وإنهاء موضوع المعاهدة بأقصى سرعة ممكنة. وكلف بالمهمة لأن لديه سجل حافل بالنشاط والخدمة المتميزة فى الشرق الأوسط ، ولأنه فى سنة ١٩٢٥ قاد بنجاح مفاوضات اتفاقيتى بحرة وجدة. وحمل تعليمات محددة بالتركيز على الأمور الجوهرية ، وعدم الإفراط فى مناقشة المسائل الفرعية «فربما يتم تسويتها على نحو أيسر بعد توقيع المعاهدة» ، وبأن هذا المشروع يمثل أدنى حد ممكن من التنازلات التى يمكن أن تقدمها الحكومة البريطانية ، وأن على ابن سعود أن يقبلها أو يرفضها إجمالا (٦٥).

فى ١٠ مايو ١٩٢٧ بدأت المفاوضات فى جدة بين ابن سعود وكلايتون. وبعد فترة وجيزة تسربت شائعات عن محاولة التأثير على موقف ابن سعود ودفعه إلى تحالف غير متكافئ ، وتكتم الدوائر السياسية السعودية تفاصيل المفاوضات ، وسعى ابن سعود لأخذ إعانة مالية مقابل الموافقة على عدة شروط تجعل أملاكه تحت الحماية البريطانية . ولا يمكن تجاهل دور الإخوان فى نشر الشائعات ، خاصة وأنهم تشككوا فى نوايا ابن سعود وسعيه للحصول على السلاح حتى يتمكن من السيطرة عليهم(٦٦).

شهدت معظم مواد المشروع جدلا، جاء قويا حينا . وتعرض بعضها لتغيير أو حذف وبدا واضحا أن الحكومة البريطانية لاتعول كثيرا على المعاهدة الرسمية فى حسم أمور معينة هى: عتق الرقيق، العقبة ومعان ، أمن الخليج. فقد اعتبرتها أمورا شائكة يصعب التوصل فيها إلى التزامات نهائية أو دقيقة ، وفضلت تركها لاتفاقات ثنائية أو لالتزامات أدبية تشملها مذكرات متبادلة ، أو أن يتم حسمها فيما بعد حسبما تقضى إليه تطورات كل أمر منها. واعتمدت بقوة على قدرة كلايتون فى تحقيق استجابة ملائمة من جانب ابن سعود بالنسبة لهذه الأمور، واعتبر التوصل إلى اتفاق بشأنها ينسجم والرؤية البريطانية مهام جانبية مكلف بها. ولاشك

أنها استهدفت من وراء هذا الأسلوب أولا: إنهاء مسألة المعاهدة ، ثانيا : رفع الحرج عن ابن سعود داخليا وخارجيا عند حدوث أية تنازلات من جانبه .

كانت المادة الخاصة بالامتناع عن القيام بأى عمل عدائى أو تدخل فى شئون حكام إمارات الخليج الخاضعة للحماية أولى المواد التى تعرضت لتغيير. فقد سعى كلايتون إلى إقناع ابن سعود بحتمية وضع هذا التعهد، وقدم له نسخ من معاهدات الحماية الموقعة مع هؤلاء الحكام ، كمحاولة للتأكيد على أهمية الدور البريطانى فى الدفاع عن أمنهم. فأشار ابن سعود إلى مساس هذه المادة بمكانته كحاكم مستقل وهيبته فى المنطقة، وقبل كلايتون استبدال هذا النص بآخر أقل حدة وأكثر ضعفا ، يدعو ابن سعود «بأن يعمل على الاحتفاظ بعلاقات صداقة وسلام مع حكام الساحل» . حقيقة أن النص الأول كان أكثر انسجاما للمعايير الأمنية البريطانية ، إلا أن الأوضاع الإقليمية عامة ، بجانب الثقة المتوفرة فى ابن سعود ، وخصوصية العلاقات البريطانية السعودية جعلت كلايتون يتسم بالمرونة فى هذه النقطة . ومن وجهة نظره أن هذا الالتزام الأدبى تدعم ببند صريح فى المعاهدة يطلب من كلا الطرفين حظر استخدام أراضيه كقواعد لأنشطة غير قانونية ضد الطرف الآخر. ويذكر أن كلايتون تصرف فى هذا الأمر بموجب تعليمات صريحة من الخارجية بأن يقبل هذا التعديل كملاذ أخير (٦٧). بينما ظلت حكومة الهند ومكتب الهند غير مقتنعين ، واتهما كلايتون بأنه لم يكن قادرا على تأمين حماية أكبر لإمارات الخليج، وأن قبوله وضع هذا النص قد يعرض أمن الخليج للخطر(٦٨). يذكر أن بيركنهد لم ينس إحساسه بالضيق من التعديل الذى طرأ على نص المادة، رغم مرور أكثر من شهرين على التوقيع المبدئى الذى تم فى ٢٠ مايو ١٩٢٧، فقد كتب ويكلى L.D. Wakely سكرتير الدولة للشئون الخارجية على لسان بيركنهد إلى أيروين فى ٢٢ يوليو التالى مشاركا إياه إحساسه باليأس ، لأنه كان من الصعب استبدال نص المادة ٦ من المعاهدة الموقعة بنظيره الذى ورد بالمسودة التى قدمها جوردان أو بذلك الذى ورد بالمشروع الأصلى الذى حمله كلايتون. وأضاف ويكلى «أنه بدءا من الصفحة السادسة من تقرير كلايتون عن المحادثات يستشف أنه نجح إلى حد بعيد فى توضيح موقف بريطانيا توضيحا تاما فيما يتصل بعلاقاتها بأمراء الخليج »، وأنهى رسالته بسؤال أشبه بالتمنى مفاده «.. هل بالإمكان إثارة الموضوع مرة أخرى بمناسبة التوقيع النهائى على المعاهدة!»(٦٩).

بشأن المادة المتعلقة بالاعتراف المتبادل بالوضع الدولى لرعايا كل طرف من الطرفين، وهى الشق الأول فى موضوع الامتيازات الأجنبية؛ والمادة الأساسية التى قصدت من ورائها بريطانيا الاحتفاظ بجوهر هذه الامتيازات ، والتى حلت محل مادة الامتيازات فى المسودة السابقة ، فقد استبدل مصطلح «الوضع الدولى» بكلمة «جنسية»، وهى أكثر تعميما وأقل إشارة إلى الامتيازات الأجنبية . كما أضيف شرط يقضى بسريان أحكام القانون الدولى الذى ينظم العلاقات بين الدول المستقلة على العلاقة بين البلدين. هذه الإضافة أرضت ابن سعود لأنها- من وجهة نظره بجانب كلمة «جنسية» - تجعل حقوق رعايا كل طرف فى بلد الطرف الآخر مسألة يحكمها القانون الدولى الذى بطبيعته يفرض المساواة ولايعترف بالامتيازات . من ثم فإن أى خلاف ينشب مآله التحكيم العادل ، وهو ما يؤدى إلى إسقاط الامتيازات إن وجدت على أرض الواقع بمرور الزمن أو بالتقادم. بينما كان كلايتون مرنا فى هذه المسألة، لأن الإضافة غامضة من وجهة نظره، ولم تشر فعليا أو يفهم منها ضمنيا أنها تتعلق بالامتيازات الأجنبية (٧٠).

عند التعرض للمادة الجديدة الخاصة بموضوع خضوع رعايا بريطانيا للقضاء الوطنى ؛ وهى الشق الثانى الذى أضيف إلى موضوع الامتيازات كمحاولة لإرضاء ابن سعود، طلب الأخير موافقة الحكومة البريطانية كتابة على كافة الإجراءات التى ستتخذها حكومته لإلغاء الامتيازات الأجنبية كلية، بما فى ذلك تطبيق كافة القوانين والنظم المحلية على رعايا بريطانيا الذين يتصادف وجودهم فوق أراضى سعودية ؛ ومحاكمتهم فى كل الأحوال طبقا للقضاء المحلى. غير أن كلايتون شرح أن بلاده قدمت بالفعل تنازلا جوهريا ، عندما ضمنت المشروع هذه المادة التى تخضع الرعايا البريطانيين للقضاء المحلى إذا ما تورطوا فى نزاعات مع رعايا سعوديين. كما أنها لاتقبل إطلاقا تطبيق القوانين والنظم المحلية على رعاياها أو محاكمتهم طبقا للقضاء المحلى فى حالات لايوجد فيها تورط مع رعايا سعوديين . عند هذه النقطة اقترح ابن سعود حذف هذا النص برمته (٧١).

بالتأكيد، كان ابن سعود يشك تماما فى أن بريطانيا وضعت هذه المادة كمحاولة مستترة لتأكيد مبدأ الامتيازات فى ظل إيماءة بوقف جزء معين منها. وبمعنى آخر، فإنه رأى أن إيقاف العمل بأحد مظاهر الامتيازات يؤكد بمفهوم المخالفة وجود ما تبقى منها.

يذكر، أن ابن سعود أبدى ترددا واضحا بشأن موضوع الامتيازات فى مجمله، فقد سبق

ورفض مادة الاعتراف بالوضع الدولى أثناء مفاوضاته مع جوردان إلا لو أضيف شرط خضوع رعايا بريطانيا للقضاء المحلى ، لكنه عاد ورفضه على النحو السابق، ثم قبل المادة بإضافة شرطا جديدا يقضى بسريان أحكام القانون الدولى. ويعكس ذلك حرصا شديدا إزاء المواد التى تتحدث عن وضع متميز لبريطانيا فى بلاده.

لعل أهم المواد التى شهدت جدلا شديدا ، تلك الخاصة بإلزام كل طرف بأن يستعمل كل ما لديه من وسائل وفقا لترتيبات خاصة، ليمنع مقاطعاته من أن تستخدم كقاعدة لأنشطة معادية أو غير مشروعية توجه ضد مصالح الطرف الآخر. وبينما قدم كلايتون تنازلا فى مجال الامتيازات الأجنبية، قدم تنازلا أهم فى إطار هذه المادة، وربما تجاوز ما كان لديه من تعليمات صريحة بوجوب موافقة ابن سعود على هذه المادة برمتها . فقد وافق على عبارة بديلة، بأن يتعهد كل من الفريقين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الفريق الآخر، وبأن يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير المشروعة الموجهة ضد السلم والسكينة فى بلاد الفريق الآخر(٧٢). اختلفت الصياغتان فى أربع نقاط « أ) كلمة «يسعى» بدلا من كلمة «يستعمل» ، والأولى أخف إلزاما لأن «السعى» لا يتطلب بالضرورة استخدام القوة (ب) حذف «وفقا لترتيبات خاصة» وهى قد تفيد التشاور مع الطرف الآخر، ومن ثم فإنها تمثل قيدا (ج) حذف «أنشطة معادية» والاكتفاء «بغير مشروعة»، وجعلت المجال متاحا أكثر فى التعامل مع قضايا الأمة العربية ذات الطابع القومى، فكلمة «معادية» كلمة مطاطة قد تفسر علي أكثر من وجه ، بينما «غير مشروعة» مقيدة بالأحوال التى يمنع فيها القانون أفعالا معينة بذاتها . د. «مصالح الطرف الآخر» استبدلت بعبارة «السلم والسكينة فى بلاد الفريق الآخر، «وبدورها تعطى حرية أكثر فى العمل، فقد يأتى النشاط غير ماسا بالسلام والهدوء لكنه مؤثر على مصالح الطرف الآخر. بشكل عام ، جاء التعديل، ولو أنه مقيدا إلى حد ما، فى صالح ابن سعود، إذ أتاح له حرية أكثر فى التعامل مع القضايا ذات الطابع القومى. بينما نظر كلايتون إلى التعديل على أنه قليل القيمة، باعتبار أنه لايؤثر كثيرا على روح المادة، كما أنه رأى أن ابن سعود لايستطيع الإضرار بمصالح بلاده فى البلدان الخاضعة لهيمنتها المباشرة وغير المباشرة ، لأنه لايريد أن يسئ إلى علاقاته الطيبة مع بريطانيا ، ولايملك قدرة مادية أو معنوية تكفل له القيام بذلك بشكل مؤثر (٧٣).

كذلك شهد الاقتراح المتعلق بموضوع عتق الرقيق مباحثات مكثفة . وأوضح كلايتون أن حكومته لاتطلب إلغاء الرق فى الأراضى السعودية ، لأنها تدرك تماما صعوبة اتخاذ هذا

الإجراء العنيف ، الذى ربما يتسبب فى ثورة داخلية أو تمرد سياسى يصعب السيطرة عليه. ثم ذكر أن الرأى العام فى بريطانيا يعارض بشدة الرق، ويستحيل على الحكومة البريطانية أن تتخلى عن دورها الهام والثابت منذ فترة طويلة فى عتق الرقيق . وأصر ابن سعود على اعتراضه السابق بتحرير الرقيق فى بلاده عن طريق موظفى قنصلية أجنبية، ووصف ذلك بأنه تدخل غير مقبول فى شئونه الداخلية . وألمح ، أنه ربما يكون أكثر استعدادا لتقبل إجراءات العتق ، لو أن بريطانيا قدمت له تعويضا ماليا مناسبا ، وتركت مسألة العتق لإجراءات داخلية تتخذها السلطات السعودية . ورد كلايتون، أن حكومته ليس باستطاعتها إطلاقا أن تقبل مثل هذا الالتزام ، لأنه يعادل مبدأ التسامح ، ويمثل سابقة خطيرة ربما تؤدى إلى تشجيع أى نظام آخر إلى الاقتداء بها ، فيرى فى إجراءات العتق مناسبة جيدة للحصول على مساعدات . بيد أن ابن سعود قبل أن يأتى نصا فى المعاهدة، يتعهد فيه بالتعاون التام بكل ما لديه من وسائل مع حكومة بريطانيا للقضاء على تجارة الرقيق. كما قبل تخويل القنصل البريطانى صلاحية عتق الرقيق شريطة أن يلجئوا إلى القنصلية ، وألا يتعرض للرقيق الملكى بأية شكل من الأشكال، وأن يعمل القنصل طبقا لروح الود التى تسود العلاقات المتميزة بين البلدين(٧٤). يذكر أنه بالنسبة للشق المتعلق بصلاحيات القنصل لم يرد بشأنه نص فى المعاهدة ، طبقا لما ورد بالمسودة.

تناولت المفاوضات أربعة أمورا أخرى لم يشملها المشروع الجديد. الأول: ضمان عدم حدوث تعدى على العقبة ومعان. وكان كلايتون قد كتب رسالة لابن سعود قبل بدء المفاوضات، بين فيها وجهة نظر بلاده، واستهلها بتذكيره بأن بريطانيا كانت ولاتزال تصر على اعتبار العقبة ومعان جزءا من شرقى الأردن، وأنها ترى أن الحدود مع الحجاز تبدأ جنوبى العقبة . وأعقب ذلك أن كتب ابن سعود خطابا أكد على موقفه السابق بعدم الاعتراف الصريح بتبعيتهما لشرقى الأردن، ثم أقر بالإبقاء على الوضع الراهن كما هو ريثما يتم إيجاد حل نهائى للمشكلة(٧٥).

الثانى: موضوع شراء الأسلحة. وقد وافق كلايتون على السماح لابن سعود بشراء أسلحة دون قيود محددة. ورغم أن تسليحا جيدا للجيش سعودى قد يجعله قادرا على تهديد مصالح بريطانية هامة فى الشرق الأوسط فإن كلايتون استبعد وقوع مثل هذا التهديد. أولا: بسبب حرص ابن سعود الدائم على صداقة بلاده. ثانيا: بموجب اعتقاد بأن السلاح لن يستخدم إلا للدفاع عن الأراضى السعودية إذا ما تعرضت لاعتداء؛ ولترسيخ سلطة ابن سعود فى الداخل،

وهى أمور تحرص عليها بريطانيا . ثالثا : لأنه قادر على شراء السلاح من أى مكان آخر، إن لم يشتريه من بريطانيا . رابعا : إقناع ابن سعود بشراء الأسلحة من شركات بريطانية ، وبالتالى فإنه يمكن للحكومة البريطانية أن تمارس نوعا من الرقابة على الصفقات ، وتحقق قدرا من النفوذ مع استمرار ابن سعود فى الاعتماد على هذه الشركات فى مجال استمرار المد والتزويد بالأسلحة والذخيرة ، بجانب اعتماده على الجيش البريطانى فى مجال التدريب ولو لزم الأمر(٧٦).

الثالث : موضوع المساعدة فى الحصول على أموال الوقف المخصصة للحرمين، ورفض كلايتون إقحام بريطانيا فى أمر كهذا باعتبار أنه موضوع إسلامى يتحتم تسويته بين الدول الإسلامية . وأضاف أن بلاده سوف تلتزم بسياستها التقليدية القائمة منذ أمد بعيد بعدم التدخل فى المسائل الدينية، وأنه لايعقل مثلا أن تفرض حكومته طلبا على الهند بدفع أموال الوقف لابن سعود ، كما أن إسهام بريطانيا فى جمع أموال الوقف قد يفسر على أنه تدخل فى شئون الحجاز ، فيثير رعاياها المسلمين فى الهند وخارجه . يذكر أن حكومة الهند أبدت اعتراضا شديدا على هذا الطلب، وبموجب ذلك نصح كلايتون باتخاذ هذا الموقف (٧٧). كما أن موقف كلايتون انسجم مع موقف فيصل ملك العراق، الذى عارض بقوة تسليم أموال الوقف العراقية لابن سعود ، لأسباب مختلفة سياسية وشخصية(٧٨) . بيد أن ابن سعود لم يتمكن من تفنيد الذرائع التى طرحها كلايتون ، وتعين عليه قبول الموقف البريطانى .

الرابع : رفض كلايتون طلب ابن سعود باعتراف بريطانيا بسيادته على هذا الجزء من سكة حديد الحجاز الواقع فى فلسطين وشرقى الأردن. وبيّن أنه مسألة تهم فرنسا التى تسيطر على أجزاء من الخط الحديدى تمر عبر الأراضى السورية . ومن ثم لايمكن أن يرد مثل هذا الأمر فى معاهدة ثنائية بين ابن سعود وبريطانيا. علاوة على ذلك، تذرع كلايتون بأن سكة حديد الحجاز كانت من أملاك الدولة العثمانية ، وأنه طبقا لشروط معاهدة السلام الموقعة فى لوزان Lausanne عام ١٩٢٣ تؤول ملكيتها إلى كل الدول التى تقع أجزاء من الخط الحديدى فى أراضيها كل بحسب حصتها(٧٩).

إعلان المعاهدة:

فى ٢٠ مايو ١٩٢٧ وقعت المعاهدة مبدئيا، وأطلق عليها «معاهدة جدة ١٩٢٧». وبعد أسبوع أعلنتها الحكومة السعودية فى صورة بيان مقتضب نشرته جريدة أم القرى، جاء به: «وصل السير جلبرت كلايتون والمستر جوردان المعتمد البريطانى السابق فى جدة والمستر

جورج، أنطونيوس وكيل إدارة المعارف بفلسطين إلى جدة. للبحث فى وضع معاهدة تضمن الصداقة وحسن التفاهم بين الحكومتين على أساس احترام السيادة القومية والسلطان القومى المطلق. ودامت المفاوضات مدة عشرة أيام، وأنتجت معاهدة على الأساس المتقدم. وقد وقعها سمو الأمير فيصل نائب جلالة الملك باسم الحجاز ونجد وملحقاتها والسير جلبرت كلايتون باسم الحكومة البريطانية. وستكون المعاهدة مبرمة بعد توقيع ملكى بريطانيا والحجاز عليها»(٨٠).

ثم أقرت المعاهدة رسميا فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٧ . ونشرت أم القرى نصها باللغة العربية فى العدد التالى مباشرة ، مرفقا به أربعة ملاحق، فى صورة خطابات رسمية بعث بها كلايتون إلى ابن سعود مع رد من الأخير .

الأول: يتناول الرد على اقتراح من جانب ابن سعود بوضع مادة فى المعاهدة تشترط على الحكومة البريطانية عدم الممانعة فى شراء وتوريد الأسلحة وغيرها من اللوازم الحربية . وجاء به «أن بريطانيا ترى أن هذه مسألة لاتحتاج إلى ذكر فى المعاهدة. وأن كلايتون مفوض بإبلاغه رفع الحظر المفروض على تصدير الأدوات الحربية إلى جزيرة العرب، وأن ابن سعود يستطيع أن يطلب ما يحتاج إليه من شركات بريطانية بمقتضى اتفاقية الاتجار بالأسلحة (١٩٢٥) .

الثانى : يتعلق بموضوع العقبة ومعان وبين فيه كلايتون موقف بلاده بشأن الحدود بين شرقى الأردن والحجاز، وطلب وضع رسالته ضمن ملاحق المعاهدة . وقد جاء رد ابن سعود واضحا بأن يرى أن تسوية هذه المسألة فى الظروف الراهنة أمر متعذر ، وأنه مستعد لإبقاء الحالة على ما هى عليه، مع وعد بعدم التدخل في إدارتها إلى أن تحين الظروف المناسبة لتسوية نهائية . ثم أعلن أنه لايقبل إضافة رسالة كلايتون بشأن هذا الموضوع ضمن ملاحق المعاهدة .

الثالث : جاء بخصوص مسألة تجارة الرقيق . وقد أكد كلايتون إصرار بلاده على ممارسة حق عتق الأرقاء، وأشار إلى أنه حق قديم مارسه قناصل بريطانيون من قبل، وبموجبه يمكن للقنصل أن يطلق سراح أى عبد يتقدم إليه من تلقاء نفسه، ويطلب تحريره وإعادته إلى مسقط رأسه. وأن بريطانيا تنأى بنفسها أن يكون هدفها التدخل فى شئون المملكة الحجازية النجدية. كما أنها على استعداد أن تعيد النظر فى حق العتق إذا ما تبين للطرفين أن التعاون

المنصوص عليه فى المادة السابعة من المعاهدة قد أدى إلى تدابير عملية كافية لإبطال حق الاعتاق . ورد ابن سعود أنه يثق بأن المعتمد البريطانى فى جدة سيكون محافظا على روح التفاهم التى تحكم هذا الموضوع الذى قد يؤثر على الحالة الإدارية والاقتصادية، ولايدع مجالا للمبالغة فى هذا الموضوع الشائك.

الرابع : بشأن تسليم ممتلكات الحجاج من رعايا جلالة ملك بريطانيا الذين يتوفون بأرض الحجاز إلى المعتمد البريطانى فى جدة. وأكد فيه كلايتون أن الغرض من إدخال هذه المادة هو : أولا: وضع المعاملة المتبعة الآن على أساس رسمى. ثانيا: أن تقدم لبريطانيا تأكيدات تمكنها من إعلان أسس المعاملة المتبعة الآن لجميع المسلمين فى البلاد البريطانية . ثم أكد كلايتون أن هذه المادة لاعلاقة لها بالتصرف فى مخلفات غير الحجاج، التى لاتزال تخضع لقواعد المقابلة بالمثل ، التى هى أساس التعامل التقليدى المعتاد بين البلاد المستقلة . وأكد ابن سعود فى رده أن هذا هو المتبع بالفعل فى بلاده(٨١).

اشتملت المعاهدة على ديباجة ، وإحدى عشرة مادة . ويكاد يتطابق النصان العربى والإنجليزى فى مضمونها . الديباجة جاءت فى شكل إعلانين عن ملكى الحجاز ونجد وبريطانيا العظمى عن رغبتهما فى وضع معاهدة تعمل على توطيد العلاقات الودية السائدة بين البلدين.

أما المواد، فالأولى: تنص على اعتراف بريطانيا بالاستقلال التام المطلق لصاحب الجلالة ملك نجد والحجاز. الثانية : عن سيادة السلم والصداقة بين الدولتين ، والتعهد باستخدام الوسائل المتاحة لمنع الأعمال غير المشروعة . الثالثة : عن تسهيل أداء فريضة الحج لجميع الرعايا البريطانيين. الرابعة : تختص بتسليم مخلفات من يتوفى من الحجاج المشمولين بالحماية البريطانيين للمعتمد البريطانى فى جدة. الخامسة: تشير إلى اعتراف متبادل بجنسية رعايا كل من الدولتين فى بلد الطرف الآخر، على أن تراعى قواعد القانون الدولى السائد بين الحكومات المستقلة. السادس: تعهد ابن سعود بالمحافظة على علاقات الود والسلم مع الكويت والبحرين ومشايخ قطر والساحل العمانى الذين لهم معاهدات خاصة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية . السابعة : تعهد ابن سعود بالتعاون بكل ما لديه من الوسائل مع صاحب الجلالة البريطانية فى القضاء على الاتجار بالرقيق . الثامنة: شكلية تختص بوجوب إنهاء كافة الأمور التى تجعل المعاهدة سارية المفعول ، مع بيان أن مدة العمل بها هى سبع سنوات قابلة للتجديد بشكل تلقائى ، مع حق كل طرف فى إبداء رغبته فى إنهاء العمل بها قبل انتهاء مدتها

بستة أشهر، وتعتبر منتهية فى هذه الحالة بعد انقضاء مدتها . التاسعة : تنص على إنهاء العمل بمعاهدة دارين ١٩١٥ . العاشرة : شكلية خاصة بتدوين المعاهدة باللغتين العربية والإنجليزية، مع التنويه أن للنصين قيمة واحدة، وعند وقوع خلاف حول تفسير أى بند أو جزء يرجع إلى النص الإنجليزى . الحادية عشرة : شكلية تتعلق بتاريخ التوقيع فى ٢٠ مايو ١٩٢٧(٨٢).

بإعلان المعاهدة رسميا تعرضت لانتقادات وتأييد من كلا الجانبين . فمؤرخون وكتاب عرب رأوا، أن المادة الثانية بمثابة إجهاض لأية دعوة متاهضة للاستعمار فى الحجاز ونجد، وهو أمر غير جائز شرعا، وأن ابن سعود لايستطيع الوفاء بهذه المادة. كما قيل أنها بنيت على عدم المساواة لأن بريطانيا لاتستطيع منع خصوم الحكم السعودى للحجاز فى الهند من ممارسة دعايتهم الموجه ضد ابن سعود. بينما أثنى على موقف الأخير من مسألة العقبة ومعان، وقيل أن إصراره على عدم الاعتراف بضم المدينتين لشرقى الأردن نبع عن رغبة فى مقاومة النفوذ البريطانى ومنعه من الاقتراب إلى الأراضى الحجازية المقدسة. واضح أن معظم الآراء التى انتقدت المعاهدة أو أثنت عليها تأثرت بطابع قومى عربى أكثر من تأثرها باعتبارات تتعلق بمستقبل الحكم السعودى ذاته(٨٣).

فى المقابل رأى مؤرخون بريطانيون أن المعاهدة كانت أمرا حتميًا فرضته اعتبارات إقليمية ودولية، لكنها لم تضمن الحد الأدنى من المصالح البريطانية. وذكروا أن التنازلات التى وقعت أدت إلى إرباك السياسة البريطانية فى المنطقة. وتمثلت أهم الانتقادات فى عدم وجود نص واضح يلزم ابن سعود بعدم اتخاذ بلاده ساحة للأنشطة المعادية للمصالح البريطانية ، وضعف المادة ٦ المتعلقة بأمن الخليج، وعدم الاحتفاظ بالامتيازات كما كانت قبل ضم الحجاز(٨٤). وأيا كانت الانتقادات التى قد تبدو هامة من وجة نظر قائليها، فهى أمر طبيعى تتعرض له أغلب المعاهدات التى من هذا النوع.

المعاهدة في مجال التطبيق :

بيد أن هذه الانتقادات لم تؤثر فى وضع المعاهدة واستمرار العمل بها وتوطيد دعائم العلاقات السعودية البريطانية. وحتى بداية الأربعينات شهدت العلاقات نشاطا دبلوماسيا يقوم على التفاهم والتعاون، وبدا تأثير المعاهدة قويا خلال هذه الفترة.

فى أعقاب التوقيع المبدئى عينت بريطانيا ف. هـ استون F.H. Stone قنصلا جديدا لها فى مملكة نجد والحجاز. فى تلك الأثناء تزايدت حوادث توغل الأجانب لا سيما من الأمريكيين فى أراضى الحجاز لممارسة النشاط التبشيرى، فشارك القنصل الجديد بجهد ملحوظ أثمر عن تدخل المندوب السامى البريطانى فى فلسطين لمنع دخول الأجانب الحجاز دون تصريح . ويرجح ، أن هذا الجهد ساعد فى وضع حد للنشاط التبشيرى، إذ لم يرد ذكر شيئا عن مثل هذا النشاط فيما بعد . ولاشك أن موقف القنصل انسجم مع روح المادة الثانية التى تقضى بمنع الأعمال غير المشروعة فى أرض الطرف الآخر(٨٥).

كما تعاون ابن سعود إيجابيا مع بريطانيا فى اتخاذ إجراءات حازمة ضد النشاط الشيوعى فى الحجاز واليمن، دون أن يعر التفاتا للعلاقات التجارية الهامة مع الاتحاد السوفيتى، وذلك التزاما بروح المادة الثانية أيضا(٨٦).

خلال تلك الفترة دخلت المعاهدة فى اختبار حقيقى أثبتت خلاله قوتها وفائدتها للحكم السعودى. ففيما بين عامى ١٩٢٨ / ١٩٢٩ دأب هنرى دوبس H. Daubs المندوب السامى فى العراق على بناء الحصون على الحدود العراقية السعودية لمنع توغل الإخوان، مما أثار الأخيرين ، الذين تعددت هجماتهم على قبائل عراقية فى مناطق الحدود. فاضطر ابن سعود للتدخل تطبيقا للمادة الثانية أيضا . وتحرج مركزه كثيرا بعد أن رفض قادة الإخوان الانسحاب من مناطق الحدود، ودبروا ثورة ضده وسارعت بريطانيا بتقديم دعما هاما عندما وافقت على صفقة بيع أسلحة لابن سعود بقرض مالى طويل الأجل قيمته ٢٠٩٥٨ جنيها استرلينيا ، كى يحكم قبضته على الداخل (٨٧). ثم دفعت حكومة العراق إلى إزالة نقطة حراسة شهيرة على الحدود كانت تسمى «بوسيه » حتى توفر له دعما معنويا فى مواجهاته مع الإخوان، لاسيما بعد تزايد حدة الانتقادات التى وجهت إلى المعاهدة، التى وصفت بأنها جاءت فى صالح بريطانيا وحلفائها على حساب قوة واستقلال نجد والحجاز . كذلك استجابت بريطانيا لطلب ابن سعود بمنع العراق والكويت من إيواء الإخوان المتمردين . لكنها لم تستجب لطلب تقدم به سنة ١٩٣٠ بضم أربعة مناطق تقع شرقى الإحساء باعتبار أنها تابعة لإمارات الخليج الواقعة تحت الحماية (٨٨). على أي حال، فالمساندة التى قدمت لابن سعود مكنته من وقف ثورة الإخوان وإعادة تثبيت سلطته .

أفضت التطورات السابقة إلى تطوير العلاقات الدبلوماسية فى عام ١٩٣٠، فرفعت بريطانيا قنصليتها إلى سفارة ، وعينت أندروبن Androben مفوضا لدى المملكة ، كما عين الشيخ حافظ وهبه وزيرا مفوضا لدى بريطانيا (٨٩).

كان من المتوقع ، أن تشهد الأربعينات دعما أكثر للعلاقات السعودية البريطانية. غير أن الواقع سار فى غير هذا الاتجاه. إذ سرعان ما تبنى أندروين سياسة تسببت فى خلق توتر بين البلدين. فقد دأب على محاولة توطيد نفوذ بلاده بأسلوب اتصف بالصلف والجمود واتخذ فى ربيع سنة ١٩٣٢ موقفا كاد يعصف بالعلاقات بين البلدين، وقيل أن ذلك كان بسبب تخويله كقنصل حق عتق الرقيق الذين يلجئون إلى السفارة. فقد لجأ عبد كان قد أهدى إلى ابن سعود إلى السفارة فى جدة، وطلبت الحكومة السعودية إعادته لأنه من عبيد الملك، الذين يجب عدم قبولهم طبقا للاتفاق الثنائى بين كلايتون وابن سعود، فما كان من أندروين إلا أن رفض ونقل العبد إلى إحدى البوارج البريطانية . وأثر ابن سعود الهدوء وأمر بعدم استعمال القوة فى منع ركوب العبد، وتفادى بذلك أزمة خطيرة . ثم بعثت الخارجية السعودية بمذكرة احتجاج حادة إلى الحكومة البريطانية، لم يكن لها تأثير ثم أقدمت بريطانيا على تضمين شرط فى معاهدة روما الموقعة مع إيطاليا ١٩٣٨، يمنع الأخيرة من ممارسة أى نشاط سياسى داخل أراضى ابن سعود. وبطبيعة الحال، لعبت معاهدة جدة دورا هاما فى تضمين هذا الشرط .

وكانت معاهدة روما تدعو أيضا إلى تحقيق التوازن بين يحيى وابن سعود، ونصت على منع تدخل الأخير فى شئون عسير مقابل منع تدخل إيطاليا فى شئون المملكة النجدية الحجازية . فأبدى ابن سعود رسميا تحفظه إزاء معاهدة روما ، وعدم الاعتداد بأية شروط تحد من حرية بلاده فى التصرف ، إذ رأى فيها محاولة استعمارية مكشوفة لتقسيم البلاد المطلة على سواحل البحر الأحمر، ووضع نجد والحجاز ضمن مناطق النفوذ البريطانى (٩٦). الواقع، أن بريطانيا لم تستبعد نشاطا إيطاليا مكثفا يدفع الإمام يحيى حاكم اليمن لعداء ابن سعود والاستيلاء على عسير التى كانت موضع تنافس محتدم وخاضعة وقتذاك لنفوذ سعودى قوى. وقد وجب عليها التزاما بروح معاهدة جدة مساندة ابن سعود، إلا أنها لم تفعل، وآثرت التعامل مع الأزمة فى إطار مصالحها الاستعمارية العليا ، وظلت تحرص على تطبيق معاهدة روما ، وتنكرت بذلك للمكاسب الإقليمية التى حققها ابن سعود فى عسير، وأبدت اعتراضها على أية تسويات تبرم مع اليمن دون تشاور مسبق(٩٧).

شهدت فترة الأربعينات أيضا مواقف إيجابية من جانب ابن سعود إزاء قضية فلسطين فقد ساعد فى حركة النضال العربى فى فلسطين رغم الحظر الوارد بها بشأن منع القيام بأعمال غير مشروعة فى مناطق واقعة تحت سيادة الطرف الآخر(٩٨).

أثناء الحرب العالمية الثانية، مارست بريطانيا ضغوطا على ابن سعود حتى لايسمح بظهور نشاط ألماني في بلاده ووقفت ضد تأسيس مفوضية ألمانية في جدة بزعم عدم وجود مصالح تستوجب وجودها . كما قدمت إليه مساعدة قدرت بنحو ٤٠٠ ألف جنيه استرليني دعما لجهوده في مساندة الحلفاء. ولعب ابن سعود بالفعل دورا بارزا في الحفاظ على الاستقرار في الجزيرة لصالح بريطانيا والحلفاء(٩٩). لكن ربما كان هذا الدور نابعا من خوف على مستقبل البلاد أكثر من كونه حرصا على تنفيذ بنود معاهدة جدة أو الولاء لبريطانيا.

يذكر ، أن معاهدة جدة جددت رسميا مرتين لمدة سبع سنوات ، مع إدخال تغييرات ثانوية. الأولى سنة ١٩٣٦، في أعقاب اجتماع عقد بوزارة الخارجية السعودية بجدة في ٣ أكتوبر حضره يوسف ياسين وزير الخارجية وريد بولارد R. Bullard الوزير البريطاني المفوض، حيث اتفق على تجديد المعاهدة مع إدخال التعديلات الآتية: تنازل بريطانيا عن حق عتق الأرقاء الذين يلجئون إلى القنصل في جدة . السماح للحكومة السعودية بشراء أسلحة بريطانية حسب الأنظمة الخاصة بتصدير السلاح المعمول بها في بريطانيا وقت التصدير. قيام الحكومة السعودية ببيع مخلفات الحجاج البريطانيين أو بعضها بناءً على طلب الحكومة البريطانية وتسليم قيمتها للمفوضية البريطانية بجدة . جعل اللغة العربية مساوية للغة الإنجليزية في النص والتفسير. احتفاظ الحكومة السعودية بموقفها بالنسبة للعقبة ومعان(١٠٠). الثانية سنة ١٩٤٣، حيث أشير إلى تجديدها بشكل تلقائي ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في إنهائها خلال ستة أشهر قبل حلول موعد التجديد (١٠١).

خاتمـــة

لاشك ، أن ابن سعود كان حاكما إقليميا واقعيا، سعى لتحقيق هدف أسمى هو إعادة ملك أجداده، وتوطيد دعائم قوية. تعامل مع الأحداث بقدر كبير من التريث والحكمة وفهم تماما أبعاد اللعبة السياسية فى المنطقة، فسار على نهج معتدل فى التعامل مع بريطانيا كقوة عظمى، لم يستهن بقدراتها وتأثيرها ، ولم يستسلم لأطماعها ولم يضع ثقة كاملة فى سياستها تجاهه. أمن بدوره فى خدمة قضايا الأمن القومى العربى بالقدر الذى يتفق وحماية وضعه الإقليمى. قدرت بريطانيا حكمته السياسية وتفهمه لكثير من مشكلات المنطقة . امتازت علاقته بالمسئولين البريطانيين الذين قدر له الالتقاء بهم بقدر من الاحترام المتبادل ، فكان ذلك داعيا لنجاح اتصالاته معهم.

من المؤكد أن ابن سعود لم يرض عن معاهدة دارين ١٩١٥، التى جعلته تابعا لبريطانيا وخاضعا لحمايتها. فقد وقعها فى ظروف طارئة نجمت عن الحرب، وظل يتحين الفرصة للتخلص منها. ولما نجح تدريجيا فى توسيع رقعة ملكه ، بضم جبل شمر ١٩٢١، والحجاز ١٩٢٥ ، وفرض الحماية على عسير ١٩٢٦ تغير وضعه الإقليمى، وتطلع إلى تغيير علاقة التبعية التى فرضتها تلك المعاهدة. أما بريطانيا فإنها لم تستطع أن تتجاهل طبيعة ومغزى التغير الذى طرأ عليه، ورأت بدورها أن معاهدة دارين لاتكفى وغير مناسبة . وبدت أكثر قلقا على مصالحها فى الحجاز ونجد لو استمر العمل بالمعاهدة السابقة، وخشيت من تحول ابن سعود إلى قوة أخرى خارجية تسانده أو من تغلغل النفوذ الأجنبى فى بلاده لو تعنتت فى مسألة تغيير المعاهدة.

من الثابت ، أن ضم الحجاز جاء سببا مباشرا فى السعى إلى تغيير العلاقة القائمة بين الطرفين ، ووضع معاهدة جديدة . فالفكرة نبتت لأول مرة عند زيارة كلايتون الأولى إلى الحجاز أثناء حصار جدة فى نوفمبر ١٩٢٥ . ثم سارعت الخارجية بوضع مسودة معاهدة لم تستند إلى دراسة متأنية تحت وطأة معاناة الحجاج البريطانيين أثناء موسم ١٣٤٤هـ (١٩٢٦م) . لذا فقد طرأ عليها تغييرات قبل أن تقدم لابن سعود بعد استطلاع رأى أولئك الذين لهم صلات وثيقة به ويعرفون اتجاهاته ومواقفه . ثم جرت مفاوضات مكثفة على مرحلتين: الأولى: بين ابن سعود وجوردان فيما بين نوفمبر وديسمبر ١٩٢٦ . الثانية: بين ابن سعود وكلايتون خلال أبريل ومايو ١٩٢٧ . قامت المفاوضات على أساس مسودتين مختلفتين الأولى حملها جوردان والثانية كلايتون، ورفضت الأولى بالكامل، أما الثانية فقد كانت امتدادا

للأولى بعد إدخال تعديلات جوهرية تناسبت ورد فعل ابن سعود وما أبداه من مطالب، وجرى عليها هي الأخرى أثناء التفاوض تعديلات تكاد تكون جوهرية.

خلال مرحلة التفاوض أثبت ابن سعود أنه خصم عنيد ومفاوضا شديد المراس، استطاع أن يفرض نسبيا كلمته خلال رحلة التفاوض منذ أن بدأها مع جوردان، لاسيما فى الأمور التى بدا إصراره عليها قويا مثل: عدم الاعتراف بالانتداب البريطانى على العراق وفلسطين وشرقى الأردن، أو بتبعية العقبة ومعان لشرقى الأردن، وعدم التعهد بأية صورة بالامتناع عن مهاجمة إمارات الخليج. بجانب نجاحه فى منع أية إشارة إلى وجود امتيازات أجنبية فى بلاده، رغم أنه فى هذا الوقت كان لبريطانيا مركزا إقليميا مرموقا وشرعيا فى مجال الامتيازات فى عدد من البلدان الإسلامية مثل: مصر وإيران.

أظهر ابن سعود حرصا شديدا إزاء التلاعب بالألفاظ التى تتبعها الدول الاستعمارية خاصة بريطانيا. ولعله استفاد من درس الحسين وتعهدات بريطانيا إليه إبان ثورة ١٩١٦، فلم يقبل أية عبارات تحمل تورية أو معنى ضمنى يؤثر في مستقبل بلاده. كذلك فإنه أظهر حرصا على الأمن القومى العربى، فلم يقبل أية إشارة تفيد موافقته على نظام الانتداب أو أى وضع متميز لبريطانيا فى المنطقة العربية.

خضعت ثلاث مواد فقط (الثانية، السادسة ، السابعة) من بين الإحدى عشرة مادة لنقاش وتبادل فى الرأى . بينما الأخرى لم يحدث بشأنها جدل، لأنها لم تكن موضع خلاف أو لأنها مواد شكلية سهل الاتفاق عليها. كذلك حوت المفاوضات موضوعات هامة لم يرد بشأنها نصوصا محددة فى المعاهدة بينما وردت فى ملاحقها ، أبرزها : العقبة ومعان ، شراء الأسلحة، تحرير الرقيق. ورغم الاتفاق على أن يكون تخويل القنصل حق تحرير الرقيق الذين يلجئون إليه اتفاقيا ثنائيا غير معلن إلا أن كلايتون ضمنه خطابه الذى مثل جوهر الملحق الخاص بتجارة الرقيق ، لكن الخطاب ورد ابن سعود تجاهلا منع القنصل من عتق الرقيق الملكى حال توجههم إلى القنصلية ، وهو الأمر الثابت فى المفاوضات التى سبقت التوقيع. بذلك تكون هذه الجزئية هى الأمر الوحيد الذى لم يبرز رسميا فى المعاهدة أو ملاحقها ، ويعتبر بمثابة اتفاق سرى.

فى مجال التطبيق ، ساهمت المعاهدة إلى حد بعيد فى الاحتفاظ بعلاقات ثنائية وطيدة. وكانت المادة الثانية التى تحدثت سيادة السلم والصداقة بين الدولتين، والتعهد باستخدام الوسائل المتاحة لمنع الأعمال غير المشروعة أكثر المواد تطبيقا .

لقد ظلت العلاقات السعودية البريطانية تتسم فى معظم مراحلها منذ توقيع معاهدة جدة بروح الصداقة والتعاون . وظل ابن سعود يعترف لبريطانيا بمركز ممتاز حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية. حيث أخذ النفوذ البريطانى يخبو تدريجيا ، ويقل تأثير المعاهدة، حتى توقف العمل بها مع بداية الستينات ، مع تفاقم النزاع حول واحة البوريمى بين المملكة العربية السعودية ودولتى الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان .

نتائج عامة :

أفرزت دراسة معاهدة جدة ١٩٢٧ نتائج عامة تنطبق على غيرها من المعاهدات . تأتى تلك النتائج بمثابة مسلمات أو قواعد ثابتة أو اعتبارات تؤثر فى كل حالة مشابهة ، فهى قواعد عامة مجردة تصلح للتطبيق على الحالات المشابهة . يمكن ذكرها فيما يلى :

* يظهر الاتجاه إلى عقد معاهدة عندما يصبح لدى طرفين أو أكثر مصالح متبادلة كل منهم يسعى إلى تحقيقها أو الحفاظ عليها، أو أن تكون العلاقات فى حاجة إلى تنظيم أو إعادة تنظيم بالقدر الذى يحافظ على هذه المصالح المتبادلة.

* يتحكم فى المفاوضات التى تسبق بلوغ معاهدة ما اعتبارات هامة : مثل مدى ما يتمتع به الطرف المفاوض من أوراق ضغط تتمثل فى اعتبارات استراتيجية أو أمنية أو اقتصادية أو غيرها، قدرته على المناورة والإقناع، الظروف الدولية والإقليمية المحيطة.

* يتوقف نجاح التفاوض على درجة الحرص فى نجاحه ، وهى بدورها تتوقف على قوة الاعتبارات التى تدفع إلى الاتفاق .

* تتأثر مرحلة التفاوض بالخطوط الفاصلة أو الحمراء . وهى خطوط تفصل بين ما يمكن التنازل بشأنه ومالايمكن . أو بمعنى آخر تحدد مجال التنازلات المتاح لكل طرف أن يعمل فى إطاره . وتكون المفاوضات أكثر اقترابا من النجاح كلما اتسع مجال التنازلات .

* يصعب أن تأتى معاهدة تتمتع برضاء كافة الأطراف ، فهى بطبيعتها تحمل تنازلات من أطرافها ، تكون بدورها مثار انتقادات شديدة.

* يعتبر إرجاء البت فى الأمور الحساسة إحدى وسائل الخروج من مأزق تحديد المواقف، وهو تدبير شائع يتخذ عند عقد المعاهدات، وكثيرا ما يحمل ضررا للطرف الأقل قوة.

* غالبا ما تلجأ الدول الأقوى إلى تفادى الاعتراف بحدود سياسية دقيقة، إذ يفرض عليها التزامات قوية يحد من قدرتها على المناورة . كما أن تجاهل وضع حدود سياسية دقيقة أو الاعتراف بها إن كانت قائمة يترتب عليها نتائج وخيمة بالنسبة للطرف الأقل قوة.

نتائج خاصة :

أفرزت المعاهدة نتائج خاصة مستمدة من موادها، وما أفضت إليه من تأثير على مستقبل الدولة السعودية؛ وعلى مصالح بريطانيا وسياستها تجاهها . ومن النتائج الخاصة برزت مجموعة لها صلة بالطرفين وتخص المعاهدة ذاتها. بينما أمكن استنباط نتائج أخرى تخص كل طرف على حدة.

نتائج تتعلق بالمعاهدة ذاتها :

* كانت معاهدة جدة أساس ضبط العلاقات السعودية البريطانية بصفة عامة. وفى مرحلة ما قبل الحرب بين عامى ١٩٣٢–١٩٣٨ ، التى شهدت توترا بين البلدين، كانت بمثابة سياج حمى العلاقات من تصدع كان متوقعا ، خاصة مع التزام كل طرف بأسس الصداقة وحسن التفاهم. كما لعبت المعاهدة نفس الدور أثناء سنوات الحرب.

* لم تكن معاهدة جدة معاهدة تحالف صريحة، فهى لم تضمن مادة تشير إلى تحالف أو اتخاذ مواقف موحدة فى أحوال الحرب أو توتر العلاقات . ولم يرد بها ما يشير إلى تأسيس قواعد عسكرية أجنبية ، أو ما يجعل الاتجاهات الخارجية لابن سعود مرتبطة بمواقف العداء أو الصداقة التى تكون عليها بريطانيا مع الدول الأخرى.

* المرونة التى اتسمت بها المعاهدة وغموض بعض النصوص عاملان ساهما فى منح قدر من حرية التصرف للطرفين دون أن يكون فى ذلك خرقا لبنودها .

* لم تلعب المعاهدة أى دور فى مشكلات الحدود، التى تفاقمت خطورتها مع تصاعد عمليات التنقيب عن النفط وظهوره بكميات كبيرة فى الحدود الشرقية، لافتقار المعاهدة بشكل متعمد من الجانبين لمادة تتعلق باعتراف صريح بحدود الدولة السعودية.

* لا يرجع عدم توثيق العلاقات السعودية مع إيطاليا وألمانيا لاعتبارات تتعلق بالمعاهدة بقدر ما يرجع إلى تحفظ سببه القلق إزاء الطموحات الإمبريالية الفاشية ومعارضة قوية اجتماعية ودينية للشيوعية.

٣٠٢

نتائج تخص الجانب السعودى:

* إلغاء معاهدة دارين التى كانت تقر بالتبعية لبريطانيا .
* الاعتراف بالاستقلال التام والكامل لمملكة نجد والحجاز.
* إلغاء الامتيازات الأجنبية فى أرجاء الدولة بشكل فعلى.
* الاعتراف بالجنسية الحجازية النجدية، ومعاملة الحائزين لها فى البلاد البريطانية بمثل المعاملة التى يعمل بها الرعايا البريطانيون فى المملكة الحجازية النجدية، مع الأخذ بأحكام القانون الدولى العام.
* إدارة الشئون الخارجية فى المملكة النجدية الحجازية بحرية كبيرة واتخاذ مواقف سياسية مناوئة للسياسة البريطانية بدرجة مناسبة.
* لم تتضمن المعاهدة ما يشير إلى تفضيل بريطانيا اقتصاديا ، بذلك كانت الدولة السعودية حرة فى اتباع ما تراه ملائما ، خاصة بالنسبة لامتيازات التنقيب عن البترول .
* رفعت القيود عن عمليات شراء السلاح، بجانب أن الدعوة إلى شرائه من شركات بريطانية كانت مجرد رغبة غير ملزمة.
* أتاحت المعاهدة فرصة طيبة لابن سعود كى يواصل جهوده فى دعم مركزه كحاكم لدولة جديدة، وفى توطيد سلطته والحفاظ على هيبته، وتدعيم مؤسسات الدولة الناشئة بصورة أفضل مما سبق ، وسار فى طريق الاعتماد على أفراد أسرته حتى يسد النقص فى مجال القيادة ، فجاء ذلك مدعما لظهور أسرة عربية حاكمة.
* لم تمنع المعاهدة ابن سعود من اتخاذ ما يناسبه من مواقف بحسب رؤيته الذاتية. ليس فقط فى إطار الدفاع عن مصالح سعودية محضة إنما أيضا فى المحيط العربى .

نتائج تخص الجانب البريطانى :

* لم ترق مكاسب بريطانيا إلى المستوى الذى كانت تتمناه من وراء المعاهدة. سواء بأن تكون من نوع الاتفاقيات التنازلية (اتفاقية الحماية) ، أم بأن تساهم فى الاحتفاظ بالوضع المهيمن فى الشرق الأوسط، خاصة إذا ما أدت الظروف فى المستقبل إلى تقييد وجودها المادى والمعنوى فى المنطقة.

* تعاملت بريطانيا مع المعاهدة بما يتفق ومصالحها الخاصة ، سواء فيما يتصل بالسياسة السعودية ذاتها أو في مواجهة الأخطار الخارجية . فتارة أيدت ابن سعود وتارة أخرى وقفت ضد طموحاته .

* ساهمت المعاهدة بشكل نسبى فى احتفاظ بريطانيا بمركز تجارى متفوق فى الحجاز، من خلال شركات التجارة والتأمين والشحن والصرافة وما شابه ذلك، والتى كانت أكثر عددا من نظيرتها التى تتبع أية دولة أخرى.

* لم تحقق المعاهدة الضمان الأمثل لبريطانيا بالنسبة لأمن الخليج. فقد طالب ابن سعود بتعديل الحدود، وسار فى إطار علاقات طبيعية مع حكام المنطقة، لم تستطع بريطانيا أن تسيطر عليها .

الهوامش

١- ولد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركى آل سعود بمدينة الرياض عام ١٨٧٦ فى خضم صراع حاد على السلطة بين أفراد أسرته. وتوفر له منذ استيلائه على الرياض كيان سياسى أشبه ما يكون بالمشيخة ، وهى وإن - كانت أقل إلى حد كبير سياسيا وإداريا عن الدولة ، وتفتقر إلى ولاء يقوم على أسس قومية أو وطنية - إلا أنه كان يتمتع برصيد تاريخى ضخم وزعامة روحية فى المنطقة قوت مركزه كثيرا . راجع جوزيف كوستنر: العربية السعودية (من القبلية إلى الملكية) ١٩١٦-١٩٣٦ ، ترجمة : شاكر إبراهيم سعيد، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص٨ . حول تاريخ الأسرة السعودية منذ أن استقرت بالكويت إلى تحرير الرياض ١٩٠٢ ، وشخصية وحياة عبد العزيز . راجع : رأفت غنيمى الشيخ : تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ١٩٩٥ ، الطبعة الأولى، ص١٦٥ ، ١٦٩ ؛ صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى، القاهرة ١٩٦٥ ، ص١٨٩ ، ١٩٠ . أحمد عبد الغفور عطار، صقر الجزيرة ، مطابع المؤسسة العربية ، جدة، ص١٣٣- ١٣٤ .

٢- Toller , G.: The Birth of Saudi Arabia , R. Hale, London, 1976 , pp. 17-19 .

راجع : . J.B. Kelly : Britain and the Persian Gulf 1795- 1880 , London 1968 , p. 113

٣- ظلت العلاقات العثمانية - البريطانية حتى صيف ١٩١٤ ودية نوعا ، وقد عقدت بريطانيا فى العام السابق معاهدة صداقة مع الدولة العثمانية، وامتنعت عن التدخل فى شئونها فى حائل والإحساء وما جاورهما . جمال زكريا قاسم: الخليج العربى [دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٩١٤-١٩٤٥)] دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٧٣، ص٢١٥ .

٤- حول موقف بريطانيا خلال الحملة على العراق ودور ابن سعود فى الحرب انظر: نازك زكى إبراهيم: التكوين السياسى والاجتماعى للمملكة العربية السعودية (١٩٠٢-١٩٣٢) ، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة ١٩٨٦ ، ص٩٧، وما بعدها . وانظر:

Philby, H.St. J.B: Saudi Arabia , R. Hale , New York, 1955 , p. 234-235.

٥- التقى شكسبير بابن سعود فى معسكره بمنطقة زلفى التى تبعد عن الرياض ١٥٠ ميلا . ويطلق على هذا الاجتماع «اجتماع العقير الثانى» تمييزا له عن الاجتماع الاول الذى عقد نهاية ١٩١٣ . ويذكر أن شكسبير لعب دورا هاما فى مساندة ابن سعود، وقد قابله عدة مرات بعد اجتماع العقير الاول، وتوطدت علاقته به .

أنظر: . Graves P. H., Life of Sir Percy Cox , F.A. Praeger , London 1941 , p. 104 , 105

J. Barker , The Neglected War [Mesopotamia 1914-1918] Hale , London 1967 , p. 221 .

انظر تقرير تفصيلى عن رحلة شكسبير إلى منطقة زلفى فى:

I.R.O. [India Record Office], L / P& S / 10 / 387 , Shakespeare to Cox, 4 Jan. 1915 , p. 9/5 / 15 .

I.R.O. L / P&S / 10 / 387 , From Hardinge to India Office , 22 Jan . 1915 , p. 350 / ٦- 15 .

٧- حول سير المفاوضات بين ابن سعود وكوكس بشأن المعاهدة، ورد فعل كل طرف ، والعوامل الإقليمية والدولية التى أثرت على موقف كل منهما . انظر:

F.O. [Foreign Office] 371 / 882 / 9, IS / 18 / 113 , Memorandum on British commitments to Ibn- Saud February 1915 , pp. 2- 4 &

I.R.O.L P&S / 10 / 387 , from Cox to Government of India , 3 Jan. 1919, p. 668 / 16 .

الوثيقة الثانية تحوى رواية كاملة لما وقع أثناء المفاوضات مع ابن سعود حول التوقيع النهائى فى دارين .

٨- انظر نص المعاهدة فى: حافظ وهبه : جزيرة العرب فى القرن العشرين ، القاهرة ١٩٦٧ ، الطبعة الخامسة ، ص٣٥٠ ، ٣٥١ . ووردت أيضا ضمن مجموعة وثائق هامة أخرى فى :

J.C. Hurewitz: The Middle East and North Africa in world Politics, A documentary Record II, New Haven , Yale University Press, England 1975 , 2 d . ed . p. 57 .

٩- منط ظهور الإمارة السعودية والحسين يشعر بقلق حقيقى خشية حدوث توسع سعودى فى بلاده . ثم ازداد التنافس بوضوح مع دخول ابن سعود فى دائرة النفوذ البريطانى، وساهم تبدل ولاء القبائل خاصة فى مناطق الحدود فى زيادة حدة الخلاف . ثم لم تلبث العلاقات أن ازدادت توترا أثناء الحرب، لما أبداه الملك حسين من رغبة فى السيطرة على أمراء الجزيرة العربية لاسيما بعد نجاح الثورة العربية. نازك زكى إبراهيم ، المرجع السابق، ص١١٩ وما بعدها .

١٠- كان فلبى يشغل منصب سكرتير كوكس فى بغداد. واستطاع أن يلعب الدور الذى لعبه شكسبير من قبل، ونظرا لطول مدة علاقته بابن سعود استطاع أن يحتل مكانة مرموقة لديه ويكون موضع ثقته. راجع: خيرى حماد: أعمدة الاستعمار البريطانى فى الوطن العربى [الحلقة الأولى (عبد الله فلبى)]، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٦٥ ، الطبعة الثانية ، ص١٣٧ وما بعدها.

١١- استمرت المعونة حتى مارس ١٩٢٤ . وكانت هامة لابن سعود نظرا لأن دخله السنوى أثناء تلك الفترة لم يتجاوز مائة ألف جنيه استرلينى . وقد خصصت فى الأصل لمدة ٦ أشهر ، واستمرارها كان مخالفة مالية واضحة . وجميع الإدارات البريطانية كانت تعلم ذلك، لكنها سكتت تقديرا لمصالح

بريطانية ملحة استدعت استمرار الدفع. حول تاريخ المعونة البريطانية لابن سعود وتطورها وأهم المبالغ الإضافية التي حصل عليها. راجع جوزيف كوستنر، المرجع السابق، ص٨٧ وما بعدها .

١٢- F.O., 371 / 6442 , Tel . No 96. from Sir George Keystone to Allenby, 32 July 1919 .

١٣- انظر تفاصيل الهجوم على حائل وموقف بريطانيا . جوزيف كوستنر ، المرجع السابق ، ص٨٢ وما بعدها

Philby H. St. J.B. op. cit., pp. 278-283 .

١٤- بشأن اتفاقية المحمرة وملابساتها. انظر:

موضي بنت منصور بن عبد العزيز : الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت (١٣٤٢هـ / ١٩٢٣-١٩٢٤م) دار الساقي ، بيروت، لبنان ١٩٩٢ ، الطبعة الأولى، ص١٠٩ وما بعدها .

١٥- بشأن ظروف دعوة ابن سعود والشريف حسين للمؤتمر وموقف كلا منهما، وشروط ابن سعود لحضور المؤتمر : الكتاب الأخضر (مؤتمر الكويت) ، سلطنة نجد، الرياض، بدون تاريخ ، ص٤ وما بعدها كذلك راجع : موضي بنت منصور بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص١١٢ وما بعدها .

١٦- نفس المصدر ، ص١٣٤ وما بعدها .

١٧- راجع : حافظ وهبه : خمسون عاما في جزيرة العرب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٦٠، الطبعة الأولى ، ص٥٦ وما بعدها .

Philby, H. St. J.B . Arabian Jubilee, Hale, London 1952 , p. 62 .

١٨- يطلق لفظ «الإخوان» على أتباع المذهب الوهابي الذي انتشر في نجد. ونظام الإخوان يقوم على الاستقرار في «الهجر» (قرية يتجمع داخلها الوهابيون) يمارسون فيها الزراعة والعمل العسكري بعد أن يتخلوا عن أسلوب حياتهم البدوي التقليدي . وأقيم أول «هجر» في الأرطاوية بنجد عام ١٩١٢ . وبقدر ما استفاد ابن سعود من الإخوان في دعم سلطته وتكوين دولته تعرض لمشكلات من جانبهم أثناء جهوده لإقامة دولة عصرية . راجع " جوزيف كوستنر ، المرجع الساق ، ص٥٧ ، ١٠٢ .

١٩- Philby , H.St. J.B: Saudi Arabia , op. cit. p. 245 .

٢٠- L/ P&S / 10 / 1144 , From Sir Gilbert Clayton [Head of the British Diplomatic Mission to Ibn Saud in autumn of 1925] to Leopold Emery [Secretary of State for The Colonies] , 25 Nov. 1925 , p. 747 / 25 .

٢١- L/ P&S / 10 / 1144 , From Sir Gilbert Clayton to Leopold Emery , op. cit.,p. 749/ 25 .

حول موضوع زيارة جلبرت كلايتون للحجاز . راجع : بنو اميشان : عبد العزيز آل سعود (سيرة بطل ومولد مملكة) ، ترجمة : عبد الفتاح يس، دار الكتاب العربى، بيروت ١٩٦٥ ، ص١٨٤-١٨٩ .

Philby, H.St. J.B : Saudi Arbia , op. cit. p. 245 .

٢٢- وزارة الخارجية السعودية : مجموعة المعاهدات [(١٣٤١-١٣٥٠هـ / ١٩٢٢-١٩٣١م)] مطبعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٩٣١ ، الطبعة الأولى، ص١٣ .

٢٣- نفس المصدر، ص١٨ .

٢٤- أمين الريحانى : تاريخ نجد وملحقاته ، دار الكاتب العربى، بيروت ١٩٥٤ ، ص٤٥٥ .

٢٥- وقعت هذه الاتفاقية فى ١٩ مارس ١٩٢٦ . وزارة الخارجية السعودية ، مجموعة المعاهدات ، المصدر السابق، ص١٩، ٢٠ .

٢٦- نفس المصدر، ص٢٣ ، ٢٤ . وكان الإمام يحيى إمام اليمن قد انتهز الحرب الدائرة بين نجد والحجاز وسعى إلى ضم عسير ونجح فى انتزاع ميناء الحديدة. وتسبب ذلك فى قلق بريطانيا التى اعتبرت الوجود اليمنى فى عسير تهديدا خطيرا لمصالحها ، خاصة وأنها تأكدت أن الاستيلاء على الحديدة تم بمساعدات إيطالية هامة . انظر : عصام ضياء الدين سيد: عسير (فى العلاقات السياسية السعودية- اليمنية ١٩١٩: ١٩٣٤)، دار الزهراء للنشر، القاهرة ١٩٨٩ ، الطبعة الأولى، ص١٧١-١٧٢ .

٢٧- أم القرى ، العدد ١١١ ، ٢٤ رجب ١٣٤٥ (٢٨ يناير ١٩٢٧) .

٢٨- راجع : صلاح الدين المختار : تاريخ المملكة العربية السعودية فى ماضيها وحاضرها ، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٧٢ ، الطبعة الثانية، الجزء الثانى، ص٣٨٤ .

٢٩- الواضح ، أن مشكلة الإخوان الرئيسة تمثلت فى معارضة أسلوب ابن سعود فى تحديث الدولة سواء من حيث العلاقات الخارجية مع الدول الأوروبية أو من حيث استخدام التكنولوجيا الحديثة أو فرض هيبة الدولة على مواطنيها . راجع : جوزيف كوستنر، المرجع السابق، ص١٢٣-١٢٨ .

٣٠- بشأن مدى التغير الذى طرأ على وضع ابن سعود على الصعيد الدولي بضم الحجاز ، وشعوره بقوة مركزه وأهميته فى نظر المسلمين . راجع : جلال يحيى : العالم العربى الحديث (الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين)، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠ ، الطبعة الأولى ، ص٦٣ .

٣١- L/ P&S / 10 / 1165 , from Sir Gilbert Clayton to sir John Shuckburgn [The Under Secretary of State Assistant for the Colonies] , 21 April, 1926 , p. 1436 / 26 .

٣٢- ظهر اهتمام غير مسبوق قبيل الحرب العالمية الأولى بإمكانية استخراج النفط من نجد بكميات كبيرة، بدرجة تجعلها منافسا خطيرا لحقول النفط الفارسية العراقية . وتحدثت دوائر اقتصادية

، بريطانية في صيف ١٩١٤ عن منح شركة النفط الإنجليزية الفارسية امتياز التنقيب عن البترول .

انظر:

F.O. 371 / 11065 No. 251 From Sir Jeffry Stanley [Representative of the Anglo - Persian Oil Company] to Foreign Office , 12 March 1914 .

٣٣- كانت الحكومة البريطانية في شهر أبريل ١٩٢٦ قد وجهت إنذارا شديد اللهجة عن طريق الحكومة الإيطالية إلى الإمام يحيى لوقف تدابير عسكرية استهدفت إنهاء الحماية السعودية على عسير .

انظر:

F.O. 371 / 12236 , E 1712 / 180 / 270 , From Sir R. Graham [The British Ambassador in Rome] to Sir Austin Chamberlain [Secretary of State for Foreign Affairs] , 6 April 1926 .

٣٤- F.O 371 / 11437 , E 180 / 180 / 91 , From Lord Irwin (Viceroy of India] to Lord Birkenhead [Secratery of State for India], 5 Jan . 1926 . [انظر الملحق رقم ١]

٣٥- راجع : Stephen Page : The USSR and Arabia [The development of Soviet policies and attitudes towards the countries of the Arabian Peninsula 1955- 1970] Yale press, London 1971 , pp. 16-18 .

٣٦- جوزيف كوستنر ، المرجع السابق ، ص١٧٥ .

٣٧- F.O. 371 / 11437 , p. 111 / 180 / 91 , from Lord Irwin to Lord Birkenhead , 5 Jan , op.cit. 1926

٣٨- F.O . 371 / 11438 , E 3850 / 180 / 91 , from Irwin to Birkenhead, انظر الملحق رقم ٢ Aug. 1926. 27

٣٩- Ibid .

٤٠- F.O. 371 / 11438 , E 5347 / 180 / 91 , Memorandum by Victor Mallet [Secretary of Eastern Department of Foreign Office] , 13 Oct. 1926 . [انظر الملحق رقم ٣]

٤١- Toynbe . A.J.: Survey of international affairs [Documents on international affairs] Oxford [U.P.] Publication of R.I.I.A., London 1929 , p. 285 . 1928 - 1925

٤٢- L / P&S 10/ 1155 , Memorandum by Colonial Office (British Interests on Arabia] , 26 Nov. 1926 , p. 2723 / 26 .

L/ P&S / 10 / 1166 , Interdepartmental Conference holding on 17 Jan . 1927 , p. –٤٣
476-/ 27 .

Ibid , p. 478 / 27 . –٤٤

٤٥– يذكر أن الدستور العثمانى الصادر فى عام ١٩٠٨ منع الاتجار فى الرقيق فى جميع أنحاء الدولة العثمانية، لكن ذلك لم يكن له تأثير فى البلدان العربية بما فيها نجد والحجاز . وكانت الأخيرة سوقا رائجا للرقيق وقت بدء مفاوضات جوردان مع ابن سعود . وقد تضمنت جميع معاهدات الحماية الموقعة مع أمراء الخليج نصوصا تهدف إلى مقاومة تجارة الرقيق. ومارست البحرية البريطانية هيمنة تامة على سواحل الخليج، وساهمت كثيرا فى إضعاف هذه التجارة. حول هذا الموضوع، راجع :
Bullard S.R., Britain and The Middle East , Hale Press, London , 1952 , p. 28 .

وحول موقف بريطانيا من مقاومة تجارة الرقيق فى نجد والحجاز ورسالة شكبيرجن انظر:
L/ S&P / 10 / 1166 , From Shuckburgn, to Wakely [The Under Secretary of State for Foreign Affairs] , 11 , Dec. 1926 , p. 4363 / 26 .

F.O. 371/ 11438 , E 5347 / 180 / 91 , Memorandum by Victor Mallet , 13 Oct. 1926 –٤٦
, op.cit.

L/ P&S / 10 / 1165 , From Lancelot Oliphant [Head of the Eastern Department of –٤٧
Foreign Office to Jordan, 3 Nov. 1926, p. 4003 / 26 .

٤٨– كان يعاون جوردان فى مفاوضاته جورج أنطونيوس ، وهو عربى مسيحى شغل منصبا فى حكومة فلسطين بعد إقرار الانتداب . وشارك فيها من الجانب السعودى عبدالله الدملوجى مدير الشئون الخارجية والشيخ يوسف ياسين مدير المطبوعات. انظر : أم القرى العدد (١٠٦) ، ١٩ ربيع الثانى ١٣٤٥ (٢٤ ديسمبر ١٩٢٦) .

٤٩– عملت بريطانيا على ضم العقبة ومعان إلى شرقى الأردن حتى تبعد أى تهديد سعودى آخر. لكن ظل ابن سعود ينظر إلى العقبة ومعان على أنها أرضا حجازية تتبع دولته، ورفض بإصرار كل الضغوط التى مورست عليه لانتزاع اعتراف منه بتبعيتهما لشرقى الأردن انظر:

بنو اميشان ، المرجع السابق، ص١٨٠ ، ١٨١ أمين الريحانى، المرجع السابق ، ص٣٤١ ؛ صلاح الدين المختار ، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص٣٠٦ ، ٣٠٧ .

٥٠– وضع وصف شامل لفحوى المحادثات التى دارت بين ابن سعود وجوردان فى رسالة تفصيلية إلى السير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية انظر:
L/ P&S / 10 / 1166 , from Jordan to Austin Chamberlain, 26 Dec . 1926 , p. 494 / 26 .

٥١- Ibid ., p. 494 / 26 .

٥٢- Ibid., p. 495 / 26 .

٥٣- احتلت أموال وقف الحرمين أهمية في مصادر الدخل السعودى. وهى مخصصات ثابتة ، وضعت فى أوقات مختلفة من جانب بعض الدول الإسلامية مثل مصر وإيران. ولما استولى ابن سعود على الحجاز رفضت تلك الدول إحالة أموال الوقف إليه. وقد بلغت فى مصر وحدها أواخر حكم الأشراف ما يقرب من ٦٠ ألف جنيه استرلينى سنويا ، بينما قدر الإجمالى بمبلغ يزيد عن مليون جنيه استرلينى. انظر:

خير الدين الزركلى: شبه الجزيرة فى عهد الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٧، الطبعة الثانية، الجزء الثالث، ص٢٣١ .

٥٤- L/ {&S / 0 / 1166 , From Jordan to Austin Chamberlain, 26 Dec. 1926 , op. cit., p. 496 / 26 .

٥٥- L/ P&S / 10 / 1166, Interdepartmental Conference, 13 Jan . 1927 , p. 476 / 27 .

٥٦- عقدت اجتماعات متتالية فى إطار الحكومة البريطانية لبحث موضوع العلاقات مع ابن سعود ، وصعوبات توقيع معاهدة جديدة معه . ويبدو أن الأمر شغل حيزا كبيرا من النشاط السياسى مع أوائل ١٩٢٧ لدرجة أن عدد الاجتماعات بلغت ثلاثة فى غضون أسابيع (١٢، ١٩ يناير، ٤ فبراير):

L/ P&S / 10 / 1166, Interdepartmenta Conference , op. cit, 13 Jan, 19 Jan . 1927 , 4 Feb . 1927 , p.p. 476 to 491 / 27 .

٥٧- F.O. 371 / 12244 , E 13554 / 180 / 91 , from Birkenhead to Jordan , 20 Feb. 1927 . [انظر الملحق رقم ٤]

٥٨- L/ {&S / 1166 , Tel. From Lord Plumer [The high commissioner in Palestine] to Shuckburgn 20 Jan . 1927 , p. 831 / 27 .

٥٩- L/ S&P / 10 / 1165 [Transjordan's claim to Akaba and Maan] Memorandum by Victor Mallet, 26 Oct. 1926 , p. 4104 / 26 .

٦٠- جاء ذكر التعديلات التى تضمنها المشروع الجديد فى الاجتماع الذى عقد فى ٤ فبراير ١٩٢٧ انظر:
L/ P&S / 10 / 1166 , Interdepartmental Conference, Op. cit, 4 Feb. 1927 , pp. 487 to 491 / 27 .

٦١- F.O. 371 / 11438 , E 13566 / 180 / 91 , Memorandum by Lancelot Oliphant , 12

Mar. 1927 .

٦٢- انظر الملحق رقم ٥ F.O. 371 / 12244, p. 1318 / 165 / 92 , From Irwin to Birkenhead, 22 Mar. 1927 .

٦٣- حدث في أثناء توقف المفاوضات تقارب سعودي فرنسي. ففي لقاء وصف بأنه ودي للغاية التقى الأمير فيصل بن عبد العزيز بالقنصل الفرنسي في جدة، وبحثت العلاقات الثنائية، ومنح الأمير نيشان شرف فرنسي من رتبة «قومندور». انظر: أم القرى، العدد (١١٨)، ١٥ رمضان ١٣٤٥ (١٨ مارس ١٩٢٧) .

٦٤- تعرض ابن سعود لضغوط وقلاقل شديدة من جانب الإخوان بسبب استمرار سياسة التحديث وتأكيد هيمنة الدولة، وموقفه الودي تجاه بريطانيا وغيرها من القوى الأوروبية. وقد وصفوا مفاوضاته مع جوردان بأنها «مفاوضات مع الكفرة» واتهموه بأنه باع نفسه للإنجليز. ورغم حساسية العلاقة بين ابن سعود والإخوان فإنه نجح خلال فترة توقف المفاوضات في وقف تجاوزاتهم ، والتعامل معهم بقدر من الحكمة والتهديد في آن واحد. راجع : جوزيف كوستنر، المرجع السابق، ص١٧٤ وما بعدها.

٦٥- L/ P&S / 10 / 1166 , From Chamberlain to Clayton , 14 Apr. 1927 , p. 2156 / 27 .

٦٦- أنكرت إدارة الشئون الخارجية هذه الأخبار ووصفتها بالكاذبة . مقال بعنوان «مفتريات باطلة». أم القرى (العدد ١١٧)، ١٥ رمضان ١٣٤٥ (١٨ مارس ١٩٢٧) .

٦٧- وصفت مفاوضات كلايتون مع ابن سعود التي تمت في شهر مايو ١٩٢٧ في جدة بدقة شديدة في رسالة بعث بها كلايتون إلى تشمبرلين وزير الخارجية في ٦ يونيو ١٩٢٧ . انظر:

L/ P&S / 10/ 1166. From Gillbert Clayton to Austin Chamberain , 3 June 1927 , pp. 3269- 3275-27 .

٦٨- L/ P&S / 10/ 1166. From Irwin to Birkengead, 18 July 1927 , p. 3608 / 27 .

٦٩- الملحق رقم ٦ F.O. 371 / 12245 , E 13334 / 180 / 92 , Letter from Wakley to Lord Irwin, 22 July 1927 .

٧٠- Ibid . , p. 3272 / 27 .

٧١- L/ P&S / 10 / 1166, From Gilbert Clayton to Austin Chamberlain , 3 June, 1927 , op. cit., p. 3271 / 27 .

٧٢- Ibid., p. 3272 / 27 .

٧٣- Ibid., p. 3273 / 27 .

٧٤- L/ P&S / 10 / 1166 , From Gilbert Clayton to Austin Chamberlain , 3 June 1927 ,

op. cit. p. 3275 / 27 .

F.O. 371 / 12245 , E 3334 / 119 / 91 From Gilbert Clayton to Wakely , 22 June –٧٥ 1927 .

جدير بالذكر أن موضوع العقبة ومعان قد تم حله فى سنة ١٩٦٥ ، عندما اعترفت المملكة العربية السعودية بالمدينتين كمقاطعتين أردنيتين ، فى إطار اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين . انظر:

Kirk , J. : The Saudi - Jordanian Treaty of 1965 , Middle East Journal , Middle East Institute, U.S.A. vol . XX, 3, Summer 1968 , pp. 346-348 .

٧٦– كان موضوع السماح لابن سعود بشراء الأسلحة قد اتفق عليه داخل الإدارة البريطانية أثناء الاجتماع الذى عقد ١٧ يناير ١٩٢٧، انظر:

L/ P&S / 10 / 1166 , Interdepartmental Conference holding on 17 Jan . 1927 , op.cit , p. 476 / 27 .

F.O. 371 / 12244, E 1467 / 119 / 91 , From Irwin to Birkenhead, 22 Mar. 1927 . –٧٧

L / P&S / 10 / 1166 , From Sir Henry Dobbs [High Commissioner for Iraq] to Le- –٧٨ opold Emery , 7 Mar . 1927 , p. 1175 / 27 .

L/ P&S / 10 / 1166 "Note on Ibn - Saudi's Proposals Regarding the Hejaz Rail- –٧٩ ways", Report putting by Colonial Office, 26 Jan, 1927 , p. 831 / 27 .

٨٠– أم القرى ، العدد (١٢٩) ، ٢٦ ذى القعدة ١٣٤٥ (٢٧ مايو ١٩٢٧) .

٨١– انظر: أم القرى، العدد (١٤٥)، ٢٤ ربيع أول ١٣٤٦ (٢٣ سبتمبر ١٩٢٧)، ص٢،٣ .

٨٢– وردت المعاهدة بالكامل باللغة العربية فى : وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات ، المصدر السابق ، ص٣٣، ٣٤ . ووردت بجريدة أم القرى الناطق الرسمى باسم الحكومة السعودية العدد السابق (٢٣ سبتمبر ١٩٢٧) . كما وردت باللغة الإنجليزية (النص المعتمد من الجانبين) فى:

Public Record Office , Treaty Series [1927] , No. 25, Cnd. 2951.

كما نشر النص الإنجليزى فى: J.C. Hurewitz, op. cit, under number 88, pp. 383 .

وانظر نص المعاهدة باللغتين العربية والإنجليزية (الملحق رقم ٨،٧) .

٨٣– راجع صلاح الدين المختار، المرجع السابق، الجزء الثانى، ص٤٥١ .

J.B. Kelly , Eastern Arabia Frontiers, London 1964 , 123-133 . –٨٤

D.C. Watt, The Foreign Policy of Ibn - Saud 1936 - 1939 , Article, Journal of the

Royal Center Asian Society , vol II April 1963, pp. 158-159 .

٨٥- يذكر أن الفترة التى أعقبت توقيع المعاهدة شهدت تزايدا ملحوظا فى محاولات التبشير داخل الحجاز، وتعددت حالات التسلل من ناحية الحدود الأردنية الفلسطينية. وقد ورد ذكر بعض حالات التسلل من جانب أشخاص أمريكيين، مع رد فعل السلطات البريطانية، فى رسالة احتجاج أخرى أرسلها مدير إدارة الشئون الخارجية لمملكة الحجاز ونجد إلى الوزير الأمريكى المفوض فى مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩٢٧ . انظر:

Department of State, U.S.A., Tel . No 224 / 1 KH., From the Director of Foreign Affairs of the Kingdom of Higas and Najd to the American Minister in Egypt, Dec. 18, 1927 .

٨٦- Stephen Page , op. cit . p. 21 .

٨٧- تمت الصفقة على مرحلتين الأولى فى يناير ١٩٢٨ وبلغت نحو ٣٠٠٠ بندقية متطورة وذخيرة ضخمة، والثانية كانت فى صيف ١٩٢٩ وتجاوزت هذا المعدل بقليل . راجع : خير الدين الزركلى، المرجع السابق الجزء الثانى، ص٢٩٨ & جوزيف كوستنر، المرجع السابق، ص١٨٨ وما بعدها .

٨٨- J.B.Kelly , Eastern Arabia Frontiers , op. cit. p 125 .

٨٩- أم القرى ، العدد (٢٦٤) ، ٣ شعبان ١٣٤٨ (٣يناير ١٩٣٠) .

٩٠- انظر : حافظ وهبة ، خمسون عاما فى جزيرة العرب، مرجع سابق، ص٩٥-٩٩ .

٩١- Stephen Longrigg: Oil in the Middle East [Its Discovery and Development] , London 1961 Second ed. pp. 107-108 .

٩٢- كان ابن سعود قد سعى إبان الأزمة الاقتصادية التى انعكس أثرها على بلاده إلى مساعدة بريطانيا للتنقيب عن البترول، كما سعى إلى عقد قرض، لكنه فشل . فجرت اتصالات مع رجل أعمال أمريكى يدعى شارلز كراين Charles Crane أسفرت عن اتفاق التنقيب عن البترول فى المقاطعات الشرقية نهاية مايو ١٩٣٣، كما وافقت الشركة الأمريكية على منح ابن سعود قروضا كان فى أمس الحاجة إليها . انظر: سليم طه التكريتى : صراع البترول فى الخليج العربى، دار الحرية، بغداد ١٩٨٩ ، ص١٠٢، ١٠٣ .

٩٣- للإطلاع على مزيد من التفاصيل حول الخلاف الحدودى مع قطر شرقى نجد ١٩٣٤، ورد فعل السلطات البريطانية ، والأسانيد السعودية بشأن تعيين الحدود. انظر:

وزارة الخارجية السعودية : عرض حكومة السعودية [التحكيم لتسوية النزاع بين مسقط وأبوظبى وبين

المملكة العربية السعودية] الرياض ١٩٥٥ ، الجزء الثاني، الملحق ١٥ ص٣٨١ .

٩٤- Bullard S.R., op.cit., p. 28 .

٩٥- حافظ وهبه ، خمسون عاما في جزيرة العرب ، مرجع سابق، ص١٠٦ .

٩٦- أم القرى ، العدد ٧٥٠ ، ٨ ربيع أول ١٣٥٨ (٢٨ أبريل ١٩٣٩) .

٩٧- يذكر أن بريطانيا في غضون الفترة التي واكبت توقيع معاهدة جدة ، اعترفت بمعاهدة مكة ١٩٢٦ بين ابن سعود والإدريسي حاكم عسير ، التي وضعت المنطقة تحت الحماية السعودية ، وأيدت كافة الإجراءات التي اتخذها ابن سعود دعما لمركزه فيها . لكنها عادت فيما بعد وتنكرت لمطالبه في عسير تحت ضغط التنافس الاستعماري الدولي. انظر : عصام ضياء الدين السيد : عسير ، المرجع السابق ص١٩٥ وما بعدها .

٩٨- حول موضوع جهود ابن سعود في الدفاع عن حقوق العرب في فلسطين ووقف سياسة بناء الوطن القومي اليهودي بجناحيها الرئيسيين: الهجرة اليهودية ، تهويد الأرض . راجع :

جان جاك بيربي: جزيرة العرب، ترجمة : نجدة هاجر، أمين العز، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٦٠ ، ص٦٢ &

John Marlowe, The Persian Gulf in the twentieth century , Yale Press, London , 1962 , p. 10/8 D.C. Watt, op. cit., p. 159 .

٩٩- حول العلاقات السعودية البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية. راجع :

وليامز سيتون: بريطانيا والدول العربية ١٩٢٠-١٩٤٨ ، ترجمة : أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة ١٩٥٢ , ، ص١٩٥ .

Bullard, op. cit, p. 82 &

Kirk , J., The Middle East in the war , R.Hale London 1952 , p. 352 and the next pages .

١٠٠- أم القرى، العدد (٦١٧) ، ٢٣ رجب ١٣٥٥ (٩ أكتوبر ١٩٣٦) (بلاغ رسمي رقم ١٣) .

١٠١- نفس المصدر، العدد (٩٨١) ، ٤ شوال ١٩٦٢ (٣ أكتوبر ١٩٤٣) .

مصادر البحث

أولا : وثائق غير منشورة بلغة أجنبية :

British Documents [Public Record Office].

Foreign Office [F.O] , 371 No .: *

(882 / 9, IS/ 18 / 113) , (11065 No. 251), (11437, E 180 / 180 / 91) (11437, p. 111 / 180 / 91) , (11438 , E 3850 / 180 / 91) , (11438, E 5347 / 180 / 91), (11438 , E 13566 / 180/ 91), (12236 , E 1712 / 180 / 270) , (12244 , E 1467 / 119-91), (12244 , E 13554 / 180/ 91), (12245 , E 3334 / 119 / 91) , (12245, E 13334 / 180 / 92) .

India Record Office [I.R.O] L/ P&S / 10 No . : *

(387), (1144), (1155) , (1165) , (1166) .

ثانيا : وثائق منشورة

* باللغة العربية :

١- سلطنة نجدة :

- الكتاب الأخضر : مؤتمر الكويت، صدر بأمر سلطان نجد، الرياض، بدون تاريخ .

- جريدة أم القرى: الجريدة الرسمية الناطقة باسم حكومة سلطنة نجد والحجاز، أسبوعية.

تصدر كل جمعة الأعداد : ١١١ ، ١٠٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٩، ١٤٥، ٢٦٤ ، ٦١٧ ، ٧٥٠ ، ٩٨١ .

٢- وازارة الخارجية السعودية :

- مجموعة المعاهدات (١٣٤١-١٣٥٠هـ / ١٩٢٢-١٩٣١م مطبعة أم القرى، مكة المكرمة ١٩٣١، الطبعة الأولى .

- عرض حكومة السعودية : التحكيم لتسوية النزاع بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية ، الرياض ١٩٥٥، ثلاثة أجزاء .

* بلغة أجنبية :

British Documents:

* Documentary Record II, By , J.C. Hurewitz, The Middle East and North

Africa in World Politics, New Haven, Yale University Press, England 1975 , Second Edition.

* Public Record office , treaty Series 1927 , No . 25 , Cnd . 2951 , Asian society , vol . II, April 1963 .

* Survey of International Affairs [documents n Internatinal affairs 1925-1928 , By Toynbee A.J., Oxford (U.P.) Publication of R. I.I.A., London 1929 .

American Documents [Department pf State]

* Foreign Relations of the United States, (1928) Three Volume, Washington, 1943 .

ثالثا : مراجع عربية

* أحمد عبد الغفور عطار : صقر الجزيرة ، مطابع المؤسسة العربية ، جدة ١٩٦٤ .

* أمين الريحاني: تاريخ نجد وملحقاته، دار الكاتب العربى، بيروت ١٩٥٤ .

* جلال يحيى: العالم العربى الحديث (الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين)، ، الطبعة الأولى دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠ .

* جمال زكريا قاسم : الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥ ، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٧٣ .

* حافظ وهبه : جزيرة العرب فى القرن العشرين، الطبعة الخامسة القاهرة ١٩٦٧ .

حافظ وهبه: خمسون عاما فى جزيرة العرب، مطبعة مصطفى الحلبى ، الطبعة الأولى القاهرة ١٩٦ .

* خير الدين الزركلى: شبه الجزيرة فى عهد الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، أربعة أجزاء بيروت ١٩٧٧ .

* خيرى حماد : أعمدة الاستعمار البريطانى فى الوطن العربى [الحلقة الأولى (عبد الله فلبى)]، دار الفكر العربى ، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٦٥ .

* رأفت غنيمى الشيخ : تاريخ العرب المعاصر ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى القاهرة ١٩٩٥ .

* سليم طه التكريتى: صراع البترول فى الخليج العربي، دار الحرية، بغداد ١٩٨٩ .

* صلاح الدين المختار : تاريخ المملكة العربية السعودية فى ماضيها وحاضرها ، دار مكتبة الحياة بيروت، الطبعة الثانية ، الجزء الثاني ١٩٧٢ .

* صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى، القاهرة ١٩٦٥ .

* عصام ضياء الدين السيد : عسير (فى العلاقات السياسية السعودية اليمنية ١٩١٩-١٩٣٤) ، دار الزهراء للنشر، الطبعة الأولى القاهرة ١٩٨٩ .

*موضى بنت منصور بن عبد العزيز : الملك عبد العزيز، ومؤتمر الكويت ١٣٤٢هـ / ١٩٢٣-١٩٢٤م دار الساقى،الطبعة الأولى بيروت لبنان ١٩٩٢ .

* نازك زكى إبراهيم : التكوين السياسى والاجتماعى للملكة العربية السعودية ١٩٠٢-١٩٣٢ مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٦ .

رابعا : مراجع أجنبية مترجمة:

*بنو أميشان : عبد العزيز آل سعود (سيرة بطل ومولد مملكة) ، ترجمة عبد الفتاح يس، دار الكتاب العربى، بيروت ١٩٦٥ .

* جام جاك بيربى : جزيرة العرب، ترجمة نجدة هاجر، أمين العز، المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٦٠ .

* جوزيف كوستنر : العربية السعودية من القبلية إلى الملكية ١٩١٦-١٩٣٦ ، ترجمة : شاكر إبراهيم سعيد. مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٩٦ .

* وليامز سيتون: بريطانيا والدول العربية ١٩٢٠-١٩٤٨ ، ترجمة : أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة ١٩٥٢ .

خامسا : مراجع أجنبية :

* Bullard S.R ., Britain and the Middle East , Hale Press, London 1952 .

* Graves P.H., Life of Sir Percy Cox, F. A. Praeger , London 1941 .

* D.C. Watt, the Foreign Policy of Ibn - Saud 1936-1939, Article, Journal of the Royal Center .

* J.Barker , the Neglected War [Mesopotamia 1914-1918] Hale , London 1967 .

J.B . Kelly , Britain and the Persian Gulf 1795-1880 , London , 1968 . *

J.B. Kelly , Eastern Arabia Frontiers , London 1964 , 123-133 . *

John Marlowe, The Persian Gulf in the twentieth century, Yale Press, London, 1962 .

Kirk, J., The Middle East in the war , R. Hale, London 1952 . *

Philby , H. St. J.B ., Arabian Jubilee, Hale London 1952 . *

Philbu , H. St. J.B , Saudi Arabia R. Hale New York , 1955 . *

*Stephen Longrigg, Oil in the Middle East [its Discovery and Development] London 1961 , Second Ed.

Stephen Page, the USSR and Arabia [the development of Soviet policies * and attitudes towards the countries of the Arabian Peninsula 1955-1970] Yale press, London 1971 .

Toeller, G., The Birth of Saudi Arabia, R. hale , London, 1976 . *

سادسا : دراسات بلغة أجنبية :

Kirk J. , The Saudi - Jordanian Treaty of 1965 , Middle East Journal , Middle East Institute , U.S.A. vol. XX, 33, Summer 1968 .

ملاحق

الملحق رقم [١]

١٣ PJM/JRL/IA. (111 groups) 52. 51

COPY OF TELEGRAM.

From Viceroy, Foreign and Political Department, to Secretary of State for India.

(COPIES CIRCULATED) Dated Viceroy's Camp, Shillong, 5th January, 1926.

Received 6th January, 1926, 7-35 p.m.

E 801/2

21/C. Jeddah telegram, 1st. Presumably Ibn Saud, in his public reference to his relations with Great Britain, spoke deliberately merely as the ruler of Nejd and not as the holder, permanently or temporarily, of the Hedjaz. His possession of the Hedjaz has clearly brought about a completely different situation from that which the 1916 Treaty was designed to cover. What was then appropriate is no longer appropriate when applied to Moslem Holy Land, and Ibn Saud's consciousness of the danger to himself of admitting any Christian Power to any sort of exclusive or protectorate position in the Hedjaz, such as is accorded to Great Britain by Articles 2, 3 and 4 of his Treaty, is possibly at the back of his desire for a new Treaty; vide E 32/1/91 Clayton's letter dated 16th December to London Colonial Office. Point is no doubt clear to His Majesty's Government; question is of importance in India because, though it appears beyond question that the existing Treaty only applies to territories possessed by the Sultan Nejd at the time of signing that Treaty, Ibn Saud's public utterances above referred to, as reported, may give rise in India to the misconception that the terms of the Treaty may be taken to cover territories in the Holy Land now acquired by him. It is much desirable, as far as India is concerned, to avoid any such misconception by the Moslem public.

PUBLIC RECORD OFFICE Ref. F.O. 371 / 11437
COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE LONDON

الملحق رقم [٢]

IOR/F1M/JRL/MS.

(148 Groups) 16 3000. 157

COPY OF TELEGRAM.

(COPIES CIRCULATED)

From Viceroy, Foreign and Political Department, to Secretary of State for India.

Dated Simla, 27th August, 1926.

Received 27th August, 1926, 1.0 p.m.

XX

14978. Your telegram No.2245. We are in agreement with you that we should try to get some form of restrictive article included in the new treaty, guaranteeing the integrity of the Gulf Chiefs (including Muscat) with whom we have treaty relations, and, like you, feel that Bin Saud would be unlikely to reject such an article if it did not go beyond the scope of Article 6 of the 1915 Agreement, and that its omission now might encourage aggression. We recognize that it may be difficult and perhaps impossible to make Bin Saud agree to the inclusion in the new treaty of a clause guaranteeing freedom of religious observance for our Moslem pilgrims, and that, even if he does, it may be difficult and perhaps impossible for him to implement his undertaking, but in view of the indignation and distress in India over Wahabi intolerance during the Haj, we wish again to emphasise the importance we attach to the inclusion of such a clause. We are chiefly concerned with the effect on public opinion of the publication of new treaty with this important without something to balance it. It would indeed be serious matter for our Moslems if His Majesty's Government, in negotiating a treaty with experience of this year's Haj before them, were to make no attempt to secure freedom of religious observance. Without such freedom, they are beginning to think that they might as well not go on the Haj at all, and they will

be

F.O. 371 / 11438
COPYRIGHT PROTECTED — NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON

الملحق رقم [٣]

187

Memorandum by Mr. Mallet.

At the inter-departmental conference held at the Colonial Office on October 6 to consider the provisions of the proposed new treaty with Ibn Saud, of which the Colonial Office are shortly going to send us the minutes, careful consideration was given to the proposal that this treaty should contain a clause defining the extent of extraterritorial privileges to be enjoyed by British subjects and protected persons in the Hejaz.

An article (No.6) had accordingly been inserted in the draft treaty prepared by an earlier inter-departmental conference held on August 11, the text of which was as follows:-

"His Majesty the King of the Hejaz and Sultan of "Nejd agrees that in all cases which arise in Nejdi and "Hejazi territories and in which a British subject or "person enjoying the protection of His Britannic Majesty "is plaintiff or defendant, a British consular "representative shall be entitled to attend the Nejdi "or Hejazi courts during the hearing of the case, and "where the British agent wishes to make diplomatic "representations on grounds of equity to His Majesty "concerning any such case, judgment shall be adjourned "and shall not be executed while such representations "are being made, and in no case shall the execution of "judgment proceed except after permission of His Majesty."

This draft article was the subject of a minute by Mr. Malkin on E 4266/180/91, in which he explained that it did not grant capitulatory or extraterritorial rights in matters of jurisdiction, as these rights are usually understood, at all. Mr. Malkin expressed the opinion that

w./

PUBLIC RECORD OFFICE
F.O. 371 / 11430
COPYRIGHT PHOTOGRAPHIC REPRODUCED WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON

الملحق رقم [٤]

It is requested that in any further communication on this subject the undermentioned letter and number may be quoted, and the reply addressed to—
The Under Secretary of State for India,
Political Department,
India Office,
London, S.W. 1.
931.
P.

1426

260

INDIA OFFICE,
WHITEHALL,
LONDON, S.W. 1.
20th February 1927.

Sir,

I am directed by the Secretary of State for India to acknowledge the receipt of your letter No.49088/27, dated the 17th February, with reference to the negotiations for a revision of the treaty with Ibn Saud, King of the Hedjaz and Sultan of Nejd.

I am to say in reply that, in view of the difficulties raised by Ibn Saud and of the doubt whether, even with the concessions now proposed to be made to him, it will be possible to conclude a treaty, the Earl of Birkenhead is inclined to the view that a friendly agreement to discontinue the negotiations for the present would be on the whole the best course.

But he does not press this view, and if the negotiations are to be continued, he would desire to reserve a final expression of opinion, especially as regards Articles 5 and 6 of the revised draft treaty, until he has received the views of the Government of India.

Subject to these reservations, Lord Birkenhead agrees generally with the conclusions of the Inter-departmental Conference and with the views expressed in your letter under reply. In particular

The Under Secretary of State,

PUBLIC RECORD OFFICE
Reference
F.O. 371
12241
COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON

الملحق رقم [٥]

RJR/IA. (165 groups) 1318.

P1394 248

COPY OF TELEGRAM.

From Viceroy, Foreign and Political Department, to Secretary of State for India. 192

(COPIES CIRCULATED)

Dated New Delhi, 22nd March, 1927.

Received 22nd March, 1927, 1.30 p.m.

IMPORTANT.

E60-8. Foreign and Political Department.

Your telegram dated 28th February, 637. Treaty negotiations with Ibn Saud.

We are commenting by telegram on the two Articles, of which final text is before us, and on the general questions of removal of negotiations and Haramain-Waqfs, without waiting for fuller consideration of papers sent by mail of 17th, on which we may have further observations to offer.

Article 3. We accept the present form in default of more definite undertaking.

Article 6. We should have liked to secure as effective protection as possible for our Nationals (see our telegram dated 12th July, 1926, 1213-S,)but we realise the difficulties attendant upon attempting to get capitulatory rights recognised in Treaty, and after all, in practice, such recognition might have little value. We are, therefore, prepared to accept this Article.

As to Waqfs, we consider that, if proposed undertaking means anything at all, it would be dangerous, and, if nothing, would only raise Ibn Saud's hopes to no purpose. We, therefore, recommend that it should not be given.

We share your doubts of treaty being concluded, even with concession(s)now proposed, and even from purely Indian standpoint are inclined to suggest that His Majesty's Government should resume negotiations And let breakdown come, if come it must, from the other side.

PUBLIC RECORD OFFICE
Name —
F.O. 371 12244
COPYRIGHT PHOTOGRAPH NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE LONDON

الملحق رقم [٦]

It is requested that in any further communication on this subject the undermentioned letter and number may be quoted, and the reply addressed to—
The Under Secretary of State for India,
Political Department,
India Office,
London, S.W.1.
P. 3608.

E 5704
29 JUL 1927

INDIA OFFICE,
WHITEHALL,
LONDON, S.W. 1.

22nd July, 1927.

Sir,

With reference to your letter of the 5th July, No:T.3102/2724/38i, relative to the Ibn Saud Treaty, I am directed by the Secretary of State for India to forward, for the information of the Secretary of State for Foreign Affairs a copy of a telegram from the Government of India. The Secretary of State agrees with the Government of India that, so far as India is concerned, the Treaty may be ratified by His Majesty the King.

The Earl of Birkenhead shares the Government of India's disappointment that it was not found possible to secure the insertion, in lieu of Article VI of the signed Treaty, of the original or at least of the first alternative draft of the Article. From page 6 of Sir Gilbert Clayton's record of the conversations it would appear that he made the position of His Majesty's Government in relation to the Persian Gulf chiefs sufficiently clear to Ibn Saud, though not perhaps in precisely the manner contemplated by paragraph 6 of his instructions. Lord Birkenhead doubts whether in any case it would be desirable, even if it were considered possible, to raise the question again now by proposing an exchange of notes, but he would be glad to have

Sir

The Under Secretary of State,
FOREIGN OFFICE.

COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON

الملحق رقم [٨٤٧]

أم القرى

﴿ وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر ﴾

﴿ أم القرى ومن حولها ﴾

معاهدة جدة

بين جلالة ملك بريطانيا وجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها

طالما أن بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وبين جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها الروابط الودية التي يسرهما أن تريا استمرارها وتأييدها وتحسينها لما فيه خير كل منهما وحسن التفاهم بين رعاياهما وتبادل المصالح بينهما وتسهيلا لتلك الروابط وتحسينا لها وتوثيقا لعرى الصداقة والمودة التي تربط بين الجلالتين وبين رعاياهما وتحقيقا لهذه الأغراض وتعهدا بالمحافظة عليها وتأكيدا لما بين الجلالتين من حسن التفاهم والرغبة في تدعيم السلام بينهما وبين رعاياهما وبين كل من يجاورهما من الدول والشعوب

(المادة الثامنة عشر)

تلغى هذه المادة وتستعاض عنها بالمادة الآتية .

وقعت هذه المعاهدة في يوم الأحد الثامن عشر من ذي القعدة سنة ١٣٣٧ هجرية الموافق (٢ مايو سنة ١٩١٩) .

جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ... فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ولما كان الفريقان المتعاقدان قد رغبا في عقد هذه المعاهدة وقاما بتحرير نسختين منها وتبادلتاهما وقررتا جعل كل منهما ومنذ تاريخ تبادلهما كأنهما قد وقعتا وتبادلتا في وقت واحد كما قررتا أنه ستقوم بعمل الترجمة وتبادل الآلات والأعلام وتأشير التصديق بينهما في أقرب وقت ممكن بعد التوقيع على هذه المعاهدة وتبادلها وتثبيت ذلك وزيادة في التثبيت صدق كل منهما على هذه المعاهدة ووقعاها بيديهما وختمها بخاتم كل منهما .

حرر في اليوم الحادي والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ألف وثلاثمائة وست وثلاثين هجرية الموافق السابع عشر من شهر ديسمبر سنة ألف وثمانمائة وسبع وعشرين ميلادية .

... الملك الكل ... عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود

فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ومما لا يدخل تحت حصر هذه الرغبة الوطنية أن يعبر هذا الجنس الذي كان من أعظم ... بالإخلاص لجلالته في التصديق على تلك المعاهدة حيث جاء فيه ما يلي :

صدر هذا الخطاب من وفد الحجاز الذي كان في لندن لتمثيل الحجاز في مؤتمر السلام ... الملك عبد العزيز آل سعود ما نصه :

... أن وفد الحجاز في لندن قد تلقى من جلالتكم برقية مؤرخة في ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٣٧ ... وقد تلقى الوفد من جلالتكم أمر التصديق على المعاهدة ... وقد قام الوفد بتنفيذ ما أمرتم به ... وقد تم التصديق على المعاهدة ... وقد تم تبادل التصديقات ... وقد تم تبادل الآلات ... وقد تم تبادل الأعلام ... وقد تم تبادل الأختام ... وقد تم تبادل الأوسمة ... وقد تم تبادل الأنواط ... وقد تم تبادل الأشرطة ... وقد تم تبادل الأزرار ... وقد تم تبادل الأحذية ... وقد تم تبادل القبعات ... وقد تم تبادل المعاطف ... وقد تم تبادل السراويل ... وقد تم تبادل القمصان ... وقد تم تبادل الجوارب ... وقد تم تبادل الأحذية ... وقد تم تبادل القفازات ... وقد تم تبادل المناديل ... وقد تم تبادل المحافظ ... وقد تم تبادل الساعات ... وقد تم تبادل السلاسل ... وقد تم تبادل الخواتم ... وقد تم تبادل الأقلام ... وقد تم تبادل الدفاتر ... وقد تم تبادل الكتب ... وقد تم تبادل الخرائط ... وقد تم تبادل الكرات الأرضية ... وقد تم تبادل المناظير ... وقد تم تبادل البوصلات ... وقد تم تبادل المقاييس ... وقد تم تبادل الموازين ... وقد تم تبادل الأوزان ... وقد تم تبادل المكاييل ... وقد تم تبادل الأدوات ... وقد تم تبادل الآلات ... وقد تم تبادل الأجهزة

88. TREATY (JIDDAH): BRITAIN AND KING 'ABD AL-'AZIZ OF ḤIJAZ AND OF NAJD AND ITS DEPENDENCIES
20 May 1927

(Ratifications exchanged, Jiddah, 17 September 1927)
[Great Britain, *Treaty Series* (1927), no. 25, Cmd. 2911]

- *Saudi Arabia.*

ART. 1. His Britannic Majesty recognises the complete and absolute independence of the dominions of His Majesty the King of the Hejaz and of Nejd and its Dependencies.

ART. 2. There shall be peace and friendship between His Britannic Majesty and His Majesty the King of the Hejaz and of Nejd and its Dependencies. Each of the high contracting parties undertakes to maintain good relations with the other and to endeavour by all the means at its disposal to prevent his territories being used as a base for unlawful activities directed against peace and tranquillity in the territories of the other party.

ART. 3. His Majesty the King of the Hejaz and of Nejd and its Dependencies undertakes that the performance of the pilgrimage will be facilitated to British subjects and British-protected persons of the Moslem faith to the same extent as to other pilgrims, and announces that they will be safe as regards their property and their persons during their stay in the Hejaz.

ART. 4. His Majesty the King of the Hejaz and of Nejd and its Dependencies undertakes that the property of the aforesaid pilgrims who may die within the territories of His Majesty and who have no lawful trustee in those territories shall be handed over to the British Agent in Jeddah or to such authority as he may appoint for the purpose, to be forwarded by him to the rightful heirs of the deceased pilgrims: provided that the property shall not be handed over to the British representative until the formalities of the competent tribunals have been complied with and the dues prescribed under Hejazi or Nejdi laws have been duly collected.

ART. 5. His Britannic Majesty recognises the national (Hejazi or Nejdi) status of all subjects of His Majesty the King of the Hejaz and of Nejd and its Dependencies who may at any time be within the territories of His Britannic Majesty or territories under the protection of His Britannic Majesty.

Similarly His Majesty the King of the Hejaz and of Nejd and its Dependencies recognises the national (British) status of all subjects of His Britannic Majesty and of all persons enjoying the protection of His Britannic Majesty who may at any time be within the territories of His Majesty the King of the Hejaz and of Nejd and its Dependencies; it being understood that the principles of international law in force between independent Governments shall be respected.

ART. 6. His Majesty the King of the Hejaz and of Nejd and its Dependencies undertakes to maintain friendly and peaceful relations with the territories of Kuwait and Bahrain, and with the Sheikhs of Qatar and the Oman Coast, who are in special treaty relations with His Britannic Majesty's Government.

ART. 7. His Majesty the King of the Hejaz and of Nejd and its Dependencies undertakes to co-operate by all the means at his disposal with His Britannic Majesty in the suppression of the slave trade.

ART. 8. The present treaty shall be ratified by each of the high contracting parties and the ratifications exchanged as soon as possible. It shall come into force on the day of the exchange of ratifications and shall be binding during seven years from that date. In case neither of the high contracting parties shall have given notice to the other six months before the expiration of the said period of seven years of his intention to terminate the treaty it shall remain in force and shall not be held to have terminated until the expiration of six months from the date on which either of the parties shall have given notice of the termination to other party.

ART. 9. The treaty concluded between His Britannic Majesty and His Majesty the King of the Hejaz and of Nejd and its Dependencies (then Ruler of Nejd and its then Dependencies) on the 26th December, 1915, shall cease to have effect as from the date on which the present treaty is ratified.

ART. 10. The present treaty has been drawn up in English and Arabic both texts shall be of equal validity; but in case of divergence in the interpretation of any part of the treaty the English text shall prevail.

ART. 11. The present treaty shall be known as the Treaty of Jeddah.